

جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اقتصاد
تخصص مالية وبنوك
الموضوع:

مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات
حالة الجزائر 1989-1998م

أعضاء اللجنة المناقضة	: إعداد الطالبة
د-بلال بوجمعة مشرفا	-شارف نوال
د-بن عبد الفتاح رئيسا	
أ-خيرجة حمزة مناقشا	

الموسم الجامعي: 2016/2017م

الموضوع:

مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات

حالة الجزائر 1989-1998م

إهداء

أهدى عملي هذا إلى:

أمي حبيبتي أطال الله عمرها

إلى الأب العزيز

إلى زوجي بوشنوف مصطفى حفظه الله ورعاه وكل عائلته

إلى أولادي فرحت عباس وريتاج

إلى كل الأصدقاء من قريب ومن بعيد

إلى أختي و صديقتي و حبيبتي ليديا

نوال

الشكر

أشكر أستاذي الدكتور بلال بوجمعة على صبره معي طوال إعداد هذه المذكرة جزاكم الله عن كل خير، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على النصائح المقدمة سمعاً و طاعة أساندتي
كما أشكر كل طاقم كلية العلوم الاقتصادية على دعمهم و مساندتهم لنا طوال مشوارنا الجامعي وعلى رأسهم عبد القادر عبد الرحمن.

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	حصص الدول الأعضاء الرئيسية في صندوق النقد الدولي المشتركة بأكبر الحصص منذ نشأته إلى ما بعد الزيادة الثالثة في الحصص	01
45	حجم الإنفاق الاستثماري في الجزائر 1967-1974	02
46	المبادرات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفترة 1979-1985	03
48	تطور مستحقات الدين الخارجي حتى 31 ديسمبر 1997	04
56	تطور ميزان المدفوّعات الجزائري 1989-1990	05
58	تطور ميزان المدفوّعات الجزائري 1991-1993	06
60	تطور ميزان المدفوّعات الجزائري خلال سنة 1994	07
61	تطور ميزان المدفوّعات الجزائري خلال الفترة 1995-1998	08

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
39	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة	01

الفهرس

المحتوى	الصفحة
فهرس الجداول	I
فهرس الاشكال	II
فهرس المحتويات	II
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: عموميات حول صندوق النقد الدولي	
تمهيد	5
المبحث الأول : ماهية صندوق النقد الدولي	6
المطلب الأول : التعريف بصندوق النقد الدولي	6
الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي	6
الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي	7
الفرع الثالث: هيكل صندوق النقد الدولي	7
المطلب الثاني : أهداف صندوق النقد الدولي	8
المطلب الثالث : دور صندوق النقد الدولي	9
المبحث الثاني : موارد صندوق النقد الدولي	10
المطلب الأول : حصص و مساهمات الدول الأعضاء	10
المطلب الثاني : الاقتراض	12
المطلب الثالث : حقوق السحب الخاصة و بيع الذهب	12
الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة	12
الفرع الثاني: بيع الذهب	13
المبحث الثالث : انهيار نظام بريتون وودز	15
المطلب الأول : أسباب انهيار نظام بريتون وودز	15
المطلب الثاني : مكانة صندوق النقد الدولي بعد انهيار بريتون وودز	16
المطلب الثالث : برامج الإقراض لدى صندوق النقد الدولي	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: أساسيات حول ميزان المدفوعات	
تمهيد	20
المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته	21

21	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
21	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات
22	الفرع الثاني: خصائص ميزان المدفوعات
23	الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات
24	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
24	الفرع الأول: الحساب الجاري
25	الفرع الثاني: حساب رأس المال
26	الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية
28	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
28	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
28	الفرع الأول: تعريف التوازن في ميزان المدفوعات
28	الفرع الثاني: أنواع التوازن في ميزان المدفوعات
29	المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
29	الفرع الأول: مفهوم إختلال ميزان المدفوعات
30	الفرع الثاني: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
33	المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي و معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
33	المطلب الأول: البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي
33	الفرع الأول: برنامج التثبيت والاستقرار الهيكلية
34	الفرع الثاني: برنامج التعديل والإصلاح الهيكلية
36	الفرع الثالث: الخوصصة وإعادة الجدولة
38	المطلب الثاني: تغيير أسعار الصرف
41	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: سياسة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري 1998-1989	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1998
44	المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1989
44	الفرع الأول: مرحلة الانتظار 1962-1966
44	الفرع الثاني: التصحيف الهيكلية 1967-1979
45	الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري 1980-1989

47	المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية للحكومة الجزائرية وأزمة الديون الخارجية
47	الفرع الأول: الإصلاحات الذاتية للحكومة الجزائرية
48	الفرع الثاني: أزمة المديونية في الجزائر
49	المطلب الثالث: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي
51	المبحث الثاني: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي
51	المطلب الأول: اتفاقيات الإستعداد الإنثماني الأول والثاني
51	الفرع الأول: اتفاقيات الاستعداد الإنثماني الأول stand by 1
52	الفرع الثاني: اتفاقيات الإستعداد الإنثماني الثاني(برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني) stand by2
53	المطلب الثاني: برنامج الإستعداد الإنثماني الثالث stand by3 31-04-1994 (مارس 1995)
53	الفرع الأول: أهداف البرنامج
53	الفرع الثاني: نتائج البرنامج
54	المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلـي (اتفاق التمويل الموسع)
54	الفرع الأول: شروط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلـي
54	الفرع الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلـي
56	المبحث الثالث: انعكـاسات برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
56	المطلب الأول: انعكـاسات برنامج الإستعداد الإنثـمـاني الأول و الثاني على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
56	الفرع الأول: انعكـاسات برنامج الإستعداد الإنثـمـاني الأول على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
58	الفرع الثاني: انعكـاسات برنامج الإستعداد الإنثـمـاني الثاني على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
59	المطلب الثاني: انعكـاسات برنامج الإستعداد الإنثـمـاني الثالث على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
61	المطلب الثالث: انعكـاس برنامج التعديل الهيكلـي على ميزان المدفـوعات الجـزائـري
63	خلاصة الفصل
65	الخاتمة
68	قائمة المصادر والمراجع
	مـخـصـصـةـ الـدـرـاسـةـ

المقدمة

مقدمة

على اثر الاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي خلال الحرب العالمية الثانية ، رأت الدول انه من الضروري وجود منظمة دولية تتولى الإشراف على حق تغيير أسعار الصرف في العالم حيث أدت هذه الآراء إلى انعقاد مؤتمر ببرلين ووزر الولايات المتحدة الأمريكية في 1 جويلية 1944 ضم الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة لدراسة إمكانية الوصول إلى نظام نفدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها و المتمثلة خاصة في خلق تجارة دولية متعددة و ثبات أسعار الصرف وإمكانية التحويل بين العملات الدولية وغيرها كل هذا اظهر بظهور هيئة دولية ألا وهي صندوق النقد الدولي.

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تتطوّي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم ، مثل الصادرات والواردات السلعية و الخدمية و حركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، مما يتربّع عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فإن من المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها و التزاماتها من العالم الخارجي ، ويتم تدوين هذه المعاملات في ميزان المدفوعات كون أن هذه المعاملات الاقتصادية الدولية هي مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني .

ويعتبر التوازن في ميزان المدفوعات طرفا افتراضيا أو بالأصح نظريا و الوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هي الإختلال سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وآلية تسويتها هي العملية التي يمكن عن طريقها إزالة الإختلال عند ظهوره، وفي سبيل معالجة هذا الإشكال يتدخل صندوق النقد الدولي بعرض عدة سياسات إقتصادية تحقق لميزان المدفوعات العودة إلى وضعية التوازن .

أولاً: إشكالية الدراسة

ومما سبق تأتي الدراسة لتنصب في الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1989-1998 ؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

يمكن طرح التساؤلات الفرعية كما يلي:

-ما مفهوم صندوق النقد الدولي وما هو دوره ؟

-ما المقصود بميزان المدفوعات وما هي مكوناته؟.

-كيف أثرت برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

-يعتمد صندوق النقد الدولي على برامج التعديل و التكيف بهدف إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد.

-لأجل الجزائر لصندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

-تساهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في توازن ميزان المدفوعات دون النظر في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

رابعاً: أهمية الدراسة

يلعب صندوق النقد الدولي دوراً في الإشراف على النظام النقدي و المالي الدوليين من خلال تدخله في عملية التنمية و إعداد و تمويل برامج التثبيت و الإصلاح الاقتصادي، ويعتبر موضوع مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات من المواضيع المهمة، وذلك نظراً للأهمية البالغة لميزان المدفوعات لما يحمله من معلومات وإحصائيات رقمية لذلك تكمن أهمية الدراسة في معرفة كيفية مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات وضبطه.

خامساً: أهداف الدراسة

أسعى من خلال موضوع بحثي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

-محاولة التعرف على صندوق النقد الدولي .

-إبراز دور صندوق النقد الدولي .

-الإلمام بكل جوانب ميزان المدفوعات ومعرفة مكوناته .

-محاولة إدراك وفهم مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

-إدراك وفهم تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

إن اختياري لهذا الموضوع كان لسبب هو:

الرغبة والميل للبحث في موضوع مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

سابعاً: مجال الدراسة:

ارتآيت أن تكون دراسة هذا البحث حول الجزائر أما بخصوص الإطار الزمني فإن الدراسة تمتد من 1989- إلى 1998.

حيث أن هذه الفترة عرفت انهيارات كثيرة في ميزان المدفوعات الجزائري ، مما أجبرها باللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة التوازن.

ثامناً: منهج الدراسة

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونه أكثر ملائمة لطبيعة البحث الذي يعتمد على جمع المعلومات و البيانات وترتيبها وكشف الإرتباط بين جوانبها المختلفة و تحليلها من أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة، والربط بين كليات الموضوع وجزئياته

تاسعاً: الدارسات السابقة

بلغيدي ليديا وآخرون ،دور صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر 2011-2012، وتتمثل اشكالية هذا البحث حول دور صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إدراك وفهم دور صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري وتوضيح أهم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 2012.

ایمان حملاوي ،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، 2013-2014، تدور اشكالية البحث في :كيف ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن السياسات الإصلاحية المطبقة في الجزائر و أثر هذه السياسات على الاقتصاد الوطني.

كمال العقرب ،أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر ،وتطرق إلى الاشكالية التالية:إلى أي مدى يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟ والهدف من هذه الدراسة هو محاولة تقويم آثار تخفيض العملة الوطنية الدينار على ميزان المدفوعات.

عاشرًا: هيكل الدراسة

من خلال الإشكالية المطروحة في البحث وسعيا لتحقيق أهداف دراستنا وتبیان أهميتها فقد تم معالجة هذا الموضوع وفق ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتضمن دراسة شاملة عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان عموميات حول صندوق النقد الدولي قسمته إلى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول ماهية صندوق النقد الدولي المبحث الثاني موارد صندوق النقد الدولي والمبحث الثالث مكانة صندوق النقد الدولي بعد انهيار بریتون وودز .

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان ميزان المدفوعات ويتضمن ثلاثة مباحث هي:المبحث الأول مفهوم ميزان المدفوعات ،المبحث الثاني التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات والمبحث الثالث صندوق النقد الدولي والإختلال في ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث وهو فصل تطبيقي سوف نعالج فيه مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1989-1999.من خلال ثلاثة مباحث ،المبحث الأول الإصلاحات الذاتية للحكومة الجزائرية وأثارها الإقتصادية، والمبحث الثاني برامج صندوق النقد الدولي في الجزائر، والمبحث الثالث انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل اخْوَل

مِهْمَّاتٌ حَوْل

كُلُّ وُقْتٍ لِّلْعَلَّ

الْأَوْلَى

الفصل الأول

الدولي

عموميات حول صندوق النقد

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انعقد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 لبحث و إيجاد الصلة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي بمشاركة 44 دولة ،تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع هوائي و بريطانيا عن طريق مشروع كينز و تخوض عن هذا الإجتماع استحداث البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الذي يعتبر لم موضوع دراستنا .

وعليه سنحاول عرض هذا الفصل في ثلاثة مباحث ،المبحث الأول ماهية صندوق النقد الدولي المبحث الثاني موارد صندوق النقد الدولي ، والمبحث الثالث تطور دور صندوق النقد الدولي بعد انهيار بريتون وودز .

المبحث الأول : ماهية صندوق النقد الدولي

عقب الحرب العالمية الثانية برزت مؤسسات نقدية دولية من بينها صندوق النقد الدولي الذي يعمل على تحقيق التعاون الدولي، فيما يلي سيتم دراسة تعريف ونشأة صندوق النقد الدولي ، أهدافه ووظائفه ، دوره، و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول : التعريف بـ صندوق النقد الدولي

نطرق في هذا المطلب إلى تعريف صندوق النقد الدولي ، الظروف التي ساهمت في نشأته و كذا هيكله التنظيمي، كما يلي:

الفرع الأول: تعريف صندوق النقد الدولي

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي كما يلي:

- صندوق النقد الدولي هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات ، أنشأ بموجب معاهدة دولية -بريتون وودز- تولى وضع موادها ممثلون عن 44 دولة إشتراكاً في مؤتمر عقد في بريتون وودز بولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، في الفترة ما بين الأول و الثاني و العشرين من شهر جويلية 1944 ، للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد.¹

- صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشأ بموجب معاهدة دولية 1944 للعمل على تعزيز صلاحة الاقتصاد العالمي ، مقره واشنطن و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً و البالغ عددهم 189 دولة²

- صندوق النقد الدولي هو البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول ، وبالتالي هو مثل المؤسسات الدولية يعتمد على أجهزة و موظفين يسهرون على تنفيذ و تحفيظ الوظائف المحددة في الاتفاقية ، و هو يعمل على تحسين الأدوات السائدة عالمياً.³

ومن التعريف السابقة نستنتج أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة أنشأ بموجب اتفاقية دولية بريتون وودز 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية ، للإشراف على النظام النقدي الدولي الجديد.

¹ باسم الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط 1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2003 ، ص 176.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 43.

³ ضياء مجید ، الاقتصاد النقدي ، المؤسسات النقدية ، البنوك التجارية ، البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 2000 ص 305.

الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي

تبليورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في جولية 1944 خلال المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في 21 و 22 جولية 1944 ، وقد جاء هذا المؤتمر ليوفق بين مشروعين ،مشروع تقدمت به إنجلترا يعرف بخطة كينز وآخر تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية يعرف بخطة هوایت¹.

و عن الطرح الذي جاء به المشروعين فقد كان كما يلي²:
أولاً: مشروع هوایت: لقد دعى هذا المشروع بتلك التسمية نسبة إلى اسم المساعد الأول لكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر هوایت harry dexter Hwite . وقد جاء هذا المخطط معبرا عن المواقف الأمريكية القائلة بتحرير المبادلات وبعث التجارة العالمية وفكك الإجراءات الحماية وتقليل الحقوق الجمركية ، ولقد ركز مخطط هوایت على التعاون الدولي في ميدان النقد.

و اقترح هوایت إنشاء صندوق استقرار يسهر على منع العودة للعمل بسياسات النقد غير المؤسسة على التعاون ومنح قروض للدول الأعضاء، بهدف مساعدتها على حماية عملاتها. كما اقترح أيضاً إنشاء مؤسسة أخرى هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ثانياً:مشروع كينز: هو مشروع نسب بدوره لواضعه البريطاني اللورد جون مينارد كينز john Menard keynz ، الذي وضع مخططه في سبتمبر 1941 وأسس على قاعدة من المنطق الاقتصادي تشبه صيغة مخطط هوایت، غير أن وضعية بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية دفعت كينز إلى تغيير موقفه واقتراح بذلك إنشاء اتحاد دولي للمقاصة تشارك فيه جميع الدول و يعمل ذلك البنك بعملة موحدة هي البانكور bancor تحدد قيمتها بالنسبة للذهب، كما اقترح أن تقبل كل الدول التعامل بالبانكور وكأنه ذهب في معاملاتها الخارجية.

و عليه تم قبول مشروع هوایت بإنشاء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

الفرع الثالث: هيكل صندوق النقد الدولي

يتكون صندوق النقد الدولي من هيكل تنظيمي يشمل ما يلي³:

أولاً: مجلس المحافظين

بعد مجلس المحافظين الجهاز الموسع الذي يضم الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي .

¹باسم الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 176.

² قادری عبد العزیز، دراسات فی القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومة، الجزائر ، 2002، ص ص 5-6.

³ بر صاص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة الجزائر، 2008-2009، ص ص 32-34(بتصرف).

الفصل الأول

الدولي

ومجلس المحافظين هو السلطة الإشرافية العليا الذي يضم ممثلي كل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة الإشرافية العليا في إدارة صندوق النقد الدولي و هو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا ، خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد- ،ومحافظ مناوب.

ثانيا: المجلس التنفيذي

بعد المجلس التنفيذي الجهاز الدائم في صندوق النقد الدولي، ويقوم هذا المجلس بأداء المهام العادلة لصندوق النقد الدولي ويسير عملياته النقدية ، وهو بذلك يحدد سياسة الإستفادة من موارد الصندوق بالبالغ المالية و آليات قرض و مسامين المشروطية .

ثالثا: المدير العام

يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق ،وذلك بنص اتفاقية صندوق النقد الدولي ، وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه فيما عدا التصويت المرجح في حالة انتقاص عدد الأصوات داخل المجلس ، ومدة عقده 05 سنوات قابلة للتجديد.

رابعا: هيئة موظفي الصندوق

يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلدا و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا،كما يضم صندوق النقد الدولي 22 إداريا و مكتبيا يرأسهم مديرون مسؤولون أمام المدير العام.

المطلب الثاني : أهداف صندوق النقد الدولي

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي :

- تحقيق استقرار أسعار الصرف الثابتة و تجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول الأمر الذي يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة ، وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة .¹

-إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق و إلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.²

-منح التقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة ، وبهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازین مدفویاتها ، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم .¹

¹بسام الحجار ، «مرجع سبق ذكره»، ص 180.

²زيتب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، نظرية عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ص ص 158-157

الفصل الأول

الدولي

- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول الأعضاء إطار للتشاور و التفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.

- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختلف فيها موازین المدفوعات للدول الأعضاء ، و الحد من اختلال هذا التوازن .

- التشطيط المتوازن للتجارة الدولية مع تحقيق المحافظة على مستوى مرتفع من العمالة و الدخل الحقيقي ، وتنمية الموارد الإنتاجية المتاحة لجميع الدول الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسات الاقتصادية²

المطلب الثالث : دور صندوق النقد الدولي

يکمن دور صندوق النقد الدولي فيما يلي :

- تمويل العجز المؤقت في موازین المدفوعات للدول الأعضاء ، بإتاحة الموارد اللازمـة لتمكينـهم من تصحيح اختلال موازین المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقـيـدية ، ويمـنـحـ في ذلك قـروـضـ قـصـيرـةـ و مـتوـسـطـةـ الأـجلـ³.

وتنص اتفاقية الصندوق على أنه قد أنشئ⁴ :

- لدعم استقرار أسعار الصرف، وللحفاظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء .

- لتفادي التناقض على تخفيض أسعار الصرف .

- المساهمة في اقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء.

-محو القيود على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية .

-يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال:⁵

- التوسيـعـ المـتواـزنـ فـيـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ .

-تحقيق استقرار أسعار الصرف .

-تجنب التخفيض التناصـيـ لـقـيمـ الـعـمـلـاتـ .

-إجراء تصحيح منظم لإختلالات موازین المدفوعات.

¹ ضياء مجید ،مرجع سبق ذكره، ص 305

² محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت -لبنان ، ص 243.

³ سي بول هالوود و رونالد ماكدونالد، النقد و التمويل الدولي ، ترجمة : محمود حسن حسني ، مراجعة : ونيس فرج عبد العال ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2007 ، ص 629.

⁴ حسين عمر ، المنظمات الدولية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1993 ، ص 82.

⁵ عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر ، 2010 ، ص 162.

المبحث الثاني : موارد صندوق النقد الدولي

يستمد صندوق النقد الدولي أمواله من اشتراكات الدول الأعضاء بالإضافة إلى الاقتراض أو بيع كمية من

الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء وتمثل موارد صندوق النقد الدولي في : حصص و مساهمات الدول الأعضاء ، إقرارات الصندوق ، بيع الذهب ، و حقوق السحب الخاصة .

المطلب الأول : حصص و مساهمات الدول الأعضاء

تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي وهو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، و هذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية ، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة من رأس مال الصندوق ، إذ يطلب من كل دولة عضو القيام بدفع 25 بالمائة من حصتها ذهباً أو بالدولار ، ويدفع الباقى أي 75 بالمائة من حصتها بعملته الخاصة مقومة بالدولارات ، وخشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت إتفاقية بريتون وودز على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية و تكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي¹.

كما يمكن أن يقبل الصندوق أن تدفع الدول الأعضاء حصصها لعملات صعبة لدول أخرى يحددها الصندوق ، ولقد أوجد استثناءات على قاعدة تقديم 25 بالمائة من الحصة ذهب إذ أن العضو المنظم لا يلزم بتقديم أكثر من 10 بالمائة من كل الذهب التي يملكها ، و هذا عندما يكون ما يملكه البلد يقل عن 25 بالمائة من حصتها ذهباً.

و من أمثلة ذلك : فرنسا التي لم تقدم سوى 15 بالمائة من حصتها ذهباً و 85 بالمائة بعملتها الوطنية كما يمكن الترخيص للدولة العضو بأن تقدم أقل من 25 بالمائة من الزيادة في حصصها عند تقرير زيادة الاحتياطات الصندوق وذلك إذا كانت احتياطاتها أقل من حصتها الجديدة².

إن الزيادة العامة في حصص الأعضاء لا تؤدي إلى زيادة فعلية بنفس القيمة من موارد الصندوق التي يمكن استعمالها ما دام العديد من الدول يقدم 75 بالمائة من حصتها بعملته الوطنية غير القابلة للتحويل الحر في المعاملات الدولية و العملات القابلة للاستعمال الحر هي : الدولار الأمريكي ، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني ، المارك الألماني ، و الفرنك الفرنسي.

¹ ضياء مجید ، مرجع سق ذكره ، ص 308.

² قادری عبد العزیز ، مرجع سبق ذکرہ ، ص ص 48-49.

الفصل الأول

الدولي

أما العملات الأخرى التي لا تستعمل الحرية فإن الصندوق هو الذي يقرر وفقاً للوضعية الاقتصادية للبلدان التي تتنمي إليها تلك العملات ، وقدرة تلك البلدان على جعل عملاتها تستعمل بحرية ، والحكم بوجود تلك القدرة يجب أن تكون تلك البلدان ممتعة باحتياطات نقدية كافية و بفوائض في موازين مدفوئاتها ، و في كيفية تحديد تلك القدرة يعمل الصندوق كل ثلاثة أشهر على تحديد الدول الأعضاء التي يمكن أن تفرض عملاتها إلى أطراف أخرى عضوة فيه¹

يستمد الصندوق موارده المالية من مصدر رئيسي هو حصة بلدانه الأعضاء التي تمثل في الأساس انعكاساً لمراتب الأعضاء النسبية في الاقتصاد العالمي. وتبلغ موارد الصندوق الكلية المستمدة من الحصص حوالي 237 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، أي حوالي 328 مليار دولار أمريكي في الوقت الراهن².

جدول رقم (01) حصة الدول الأعضاء الرئيسية في صندوق النقد الدولي المشتركة بأكبر الحصص منذ نشأته إلى ما بعد الزيادة الثالثة في الحصص:

الوحدة: مليون دولار

أسماء الدول	حصة الدول عند نشأة الصندوق 1945	حصة الدول بعد الزيادة الأولى 1959	حصة الدول بعد الزيادة الثانية 1965	حصة الدول بعد الزيادة الثالثة 1970
الولايات المتحدة الأمريكية	2750	4125.0	5160	7020
المملكة المتحدة	1300	1950.0	2440	3320
ألمانيا الغربية	550	787.5	1200	1633
فرنسا	525	787.5	985	1340
الهند	400	600.0	750	1020
المجموع	5525	8250.00	10535	14333

المصدر: حسين عمر ، المنظمات الدولية ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1993 ، ص 38.

و من الجدول السابق يتضح أن إجمالي حصة هذه الدول المشتركة بأكبر الحصص قد بلغت بعد الزيادة الثالثة في الحصص عام 1970 ، ما يمثل 26 بالمائة من قيمة هذه الحصة عند نشأة الصندوق ، و تدل هذه المقارنة على مدى ما بلغه نشاط صندوق النقد الدولي من توسيع مطرد في أدائه لوظائفه الهامة وفقاً لما نصت عليه اتفاقيته طوال 25 عاماً منذ بدء ممارسته لنشاطه.³

¹ قادری عبد العزیز، مرجع سبق ذکرہ ، ص 50.

² <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>. 2016/08/18 تاريخ الدخول

³ حسين عمر ، مرجع سبق ذکرہ ، ص 39.

الفصل الأول

الدولي

عموميات حول صندوق النقد

المطلب الثاني : الاقتراض

يجوز للصندوق الإقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعات من اتفاقيات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي تتمثل في:¹

أولاً: الاتفاقيات العامة للاقتراض:

التي تم إنشاؤها عام 1962 و يشارك فيها إحدى عشر (11) مشتركة حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية .

ومنذ عام 1967 تحصل الصندوق على تفويض بالاتفاق مع الحكومات والبنوك لعدة دول على فتح هذا الاعتماد القابل للتجديد كل خمس سنوات ويبلغ مقداره 25 مليار دولار يدفع الصندوق فوائد على ما يسحبه اقتراضا من هذا الاعتماد كذلك يتتعهد بتسديد القرض خلال خمس سنوات.

ثانياً: الاتفاقيات الجديدة للاقتراض:

تم استحداثها عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا و مؤسسة ، و بموجب هاتين الاتفاقيتين يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة(أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي). كما أن القروض هي المصدر الرئيسي الثاني لحيازات الصندوق من الموارد المالية للقيام بعملياته ، إنما يجدر بالذكر أن المدى الذي يذهب إليه الصندوق في الاقتراض غير محدود ، بمعنى أن للصندوق مطلق الحرية لتقرير ما إذا كان يفترض من عدمه ، و أي قدر من المال يود اقتراضه ، و للصندوق السلطة في الاتفاق مع أي دولة عضو على أن تقوم هذه بإقراض عملتها له .²

المطلب الثالث : حقوق السحب الخاصة و بيع الذهب

تعتبر حقوق السحب الخاصة من موارد صندوق النقد الدولي بعد نظام الحصص و الاقتراض ، إضافة إلى أنه يمكن للصندوق بيع الذهب للحصول على موارده.

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة :

هي عبارة عن عملية كتابية يتم بموجبها إنشاء احتياطات نقدية دون زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي ، أي أن إنشاء حقوق السحب الخاصة من طرف الصندوق يزيد من احتياطاته الدولية ومن ثمة يتاح للدول الأعضاء إعادة تشكيل احتياطاتها دون الاقتراض و دون أن تصبح مصدراً فعلياً لموارد حقيقة.³

¹بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر- مصر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.ص 18.

²حسين عمر ، مرجع سابق، ص 126.

³محمد عبد العزيز محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 143.

تعود فكرة إنشاء حقوق السحب الخاصة إلى عام 1959 عندما اقترح البلجيكي روبرت تريفين في كتابه (الذهب و أزمة الدولار) زيادة احتياطات الصندوق و خلق أداة جديدة للاحياطات الدولية ، ولقد تجسدت هذه الفكرة بإنشاء حقوق السحب الخاصة في 6 أوت 1969 ، وقد كانت قيمة حقوق السحب الخاصة في بدايتها تساوي 0.888671 غ من الذهب كما كانت 35 وحدة حقوق سحب خاصة تساوي 01 دولار أمريكي كما أن التساوي بين قيمة حقوق السحب الخاصة و الدولار يسهل تحويل حقوق السحب الخاصة إلى العملات الأخرى عبر حساب قيمة تلك العملات بالنسبة إلى الدولار الأمريكي .

و عندما ألغت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى الذهب بعد عامين من إنشاء حقوق السحب الخاصة ، ثم تقرير فيفري 1973 تخفيض قيمة الدولار أصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.20655 دولار أمريكي ، و رغم تلك الوضعية لم يتم التخلص عن العلاقة بين حقوق السحب الخاصة و الدولار الأمريكي ، غير أن ذلك الوضع تغير انتلقاً من 28 جوان 1974 عندما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الصرف المرن ، وكذا تراجع دور الذهب ، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التخلص عن تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة بالدولار .

و قد تم الأخذ بطريقة تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة مقابل سلة من 16 عملة ، وفي سنة 1981 تم تغيير عدد العملات المكونة للسلة ، وأصبحت حقوق السحب الخاصة تتعدد انتلقاً من خمس عملات هي: الدولار ، المارك ، الين ، الفرنك ، الجنيه .¹

الفرع الثاني: بيع الذهب

قد يلجأ الصندوق إلى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية ، و هذا ما تم فعله في إطار إصلاح نظام بريتون وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978.² أوصت اللجنة المؤقتة لمحافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعيها المعقودين في أغسطس 1975 و في يناير 1976 ببيع سدس حيازة الصندوق من الذهب ، و هو ما يعادل 25 مليون أوقية ، على مدى 4 سنوات إذ تم الترخيص للصندوق ببيع 1/6 مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية ، و ذلك في عملية بيع دامت أربع سنوات ، و كان ذلك عن طريق مزايدة شهرية بدأت سنة 1973 ، و تم في تلك العملية بيع 800 طن من الذهب رتب فائض بقيمة 3.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، حولت منها 28 بالمائة للبلدان النامية بحسب كل حصة منها في مجمل حصص الدول الأعضاء .

أما نسبة 72 بالمائة من ذلك المبلغ التي تمثل القسط العائد للبلدان المصنعة المصدرة للنفط ، فقد أقررت إلى 60 بلداً كانت معدلات المداخيل الفردية فيها ضعيفة ، غير أنه ما دام الصندوق لا يستطيع بيع الذهب

¹ قادری عبد العزیز ، مرجع سبق ذکرہ، ص ص 90-90.

² ایمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، 1990-2012 ، مذکرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014 ، ص 19 .

الفصل الأول

الدولي

عموميات حول صندوق النقد

في الأسواق العالمية و التعامل مع بعض البلدان تم إنشاء صندوق ائتمان في 5 ماي 1976 و هو الذي يدير كل العمليات المتعلقة ببيع الذهب و توزيع فائض القيمة المترتبة عنها .

و قد كان الصندوق مؤقت و تم إلغائه و إقرار إمكانية بيع الصندوق لذهبه ، ووضع القيمة المترتبة عن البيع في حساب خاص تكون موارده و استعمالاته منفصلة عن حصيلة الصندوق ، كما أن الأموال التي يستعيدها صندوق الائتمان تحول إلى ذلك الحساب الخاص الذي يعوضه بشكل تدريجي و يمول تسهيل

التعديل الهيكلی¹.

لقدري عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص 60 - 62.

المبحث الثالث : انهيار نظام بريتون وودز

في السنتين ترتب على حدوث عجز في الميزان التجاري الأمريكي زيادة احتياطي البنك المركزي الياباني وبعض البنوك المركزية الأوروبية ، مما أدى إلى عدم قبول الولايات المتحدة الأمريكية هذا النظام لعدم مقدرها على تغيير سعر الصرف بالنسبة للدولار ، وفي بداية السبعينات تم التخلص على نظام بريتون وودز لأسباب نتطرق إليها في المطلب الأول من هذا المبحث أما المبحث الثاني نشير إلى دور صندوق النقد الدولي بعد انهيار بريتون وودز أما المبحث الثالث .

المطلب الأول : أسباب انهيار نظام بريتون وودز

إن كلمة انهيار التي نستعملها في هذا المقام لا تعني أبدا المؤسستين الدوليتين اللتين تم بعثهما بموجب اتفاقية بريتون وودز، و هما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، فمن المعروف أن كلا من المؤسستين لا زالتا فائمتين و تؤديان وظائفهما و المهام التي أوكلت إليهما . و لكن ما نعنيه بالانهيار التصدع الحقيقى الذي نجم عن سحب البساط من تحت أقدام صندوق النقد الدولى و تجرىده من أهم أدواره و مهامه و نقصد بذلك تحقيق أكبر قدر من الثبات في أسعار الصرف للعملات في العالم.

سننطرق في هذا المطلب إلى محاولة إعطاء الأسباب الحقيقة لانهيار بريتون وودز¹:

- تحول العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية إلى عجز دائم .
- ارتفاع الاحتياطيات للدولار لدى البنوك المركزية في دول أوروبا الغربية متسببة في ذلك حصول مضاربات ضد مصلحة الدولار و إغلاق أسواق الصرف في عدة دول عام 1971 .
- تعويم الكثير من العملات الرئيسية في أبريل 1971 بسبب التدفقات الكبيرة للدولار.
- زيادة القوة التي تتمتع بها موازين مدفوعات الدول الأخرى في المقابل زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية .
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية زادت من ضعف الثقة الدولية بالدولار.
- تجمع الأعباء المالية الثقيلة على الولايات المتحدة الأمريكية عقب سلسلة من الأزمات .
- إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971.
- تعويم العملات الرئيسية في سوق الصرف الخارجي .
- سيطرة ظاهرة اللا يقين في النظام النقدي الدولي.
- تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب.¹

¹ ضياء مجید ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 338 - 339 .

المطلب الثاني : مكانة صندوق النقد الدولي بعد انهيار بریتون وودز
بعد انهيار نظام بریتون وودز وقع الدور التقليدي لصندوق النقد الدولي في عدة ارتباكات و لذلك و من اجل النهوض به ، تم تشكيل لجنة في سبتمبر 1974 .

اللجنة الأولى تسمى بلجنة التنمية التي اختصت بدراسة الوسائل الكفيلة بزيادة المساعدات النقدية إلى الدول النامية وقد تولت هذه اللجنة دراسة آثار الزيادة الحاصلة في أسعار النفط على موازين مدفوعات الدول النامية .

اللجنة الثانية وهي اللجنة المؤقتة لمجلس المحافظين تم تأسيسها في 02 أكتوبر 1978 و أدرجت الأحكام التي تسمح للأعضاء باختيار نظام صرفهم في المادة الرابعة المعدلة و كان الهدف من التغيرات الوصول إلى نظام مستقر لأسعار الصرف و انتقل التركيز من الاستقرار القائم على أسعار التعادل الوارد في المواد الأصلية التي تحدد الظروف المؤدية إلى استقرار النظام في مجموعة .

و دور صندوق النقد الدولي هو الإشراف على جهود أعضائه في المحافظة على هذه الظروف و في التعديل الثاني الذي تضمنته المادة الرابعة المعدلة و كان الهدف من التغيرات الوصول إلى نظام مستقر لأسعار الصرف و انتقل التركيز من الاستقرار القائم على أسعار التعادل الوارد في المواد الأصلية التي تحدد الظروف المؤدية إلى استقرار النظام في مجموعة .

و دور الصندوق النقدي الدولي هو الإشراف على جهود أعضائه في المحافظة على هذه الظروف وفي التعديل الثاني الذي تضمنته المادة الرابعة المعدلة يتمتع الأعضاء بحرية اختيار ترتيبات الصرف الخاصة بهم ، بما فيها التعويم ، وقد تمثل دور صندوق النقد الدولي في تشجيع نظام مستقر لأسعار الصرف و الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان سيره الفعال ، وكذلك الإشراف على وفاء الأعضاء بالتزاماتهم العامة و الخاصة ، وكذلك إخضاع الأعضاء لبعض الالتزامات الخاصة المتعلقة بالسياسات الداخلية و الخارجية التي يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات و سعر الصرف و لا بد للصندوق - لكي يؤدي هذه المهام - أن يمارس رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف لدى الأعضاء و أن يعتمد مبادئ محددة لتوجيه كل عضو بشأن هذه السياسات.²

المطلب الثالث : برامج الإقراض لدى صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء .

¹ مروان عطون ، *الأسواق النقدية و المالية (اليورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)* ، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكرون ، الجزائر ، 2000، ص 109.

² ضياء مجيد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 345 - 346

الفصل الأول

الدولي

و تختلف المدة و شروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعنى.

ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ثلاث أنواع مختلفة من سياسات الإقراض وهي:¹

1- اتفاقيات الاستعداد الائتماني : هو هي تشكل لب سياسة الإقراض في الصندوق ، وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952 ، و هدفها الأساسي هو معالجة مشكلة ميزان المدفوعات قصير الأجل .

2-الاتفاقيات الممدة متوسطة الأجل : التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد ، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمحاصب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية ، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي.

ويقدم الصندوق منذ أواخر السبعينيات قروضاً ميسرة لمساعدة أفراد بلاده الأعضاء لتأمين سلامته مراكزها الخارجية ، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار ، وتحسين مستويات المعيشة .

3-كما أنه يقدم قروضاً لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجية عن نطاق سيطرتها و الناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة عن الصراعات العسكرية و النقص المؤقت في حصيلة الصادرات .

كما أنشئت التسهيلات الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة التي بدا المجلس التنفيذي مراجعتها 2000 ، ودخل تعديلات على التسهيلات غير الميسرة الأخرى إلى الاتفاق على :

-تعديل شروط الإقراض التي تتضمن عليها اتفاقيات الاستعداد الائتماني و تسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقراض مبالغ أكبر من اللازم .

-إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلـاـ.

-تعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهاءها ، خاصة عندما يتجاوز الائتمان غير المحدد من البلد العضو مستوى حدٍ معين .

-تعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة ، لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات و مقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة.

¹ تاريخ الدخول: 05-01-2017. أسامة محمد ابراهيم محمد المحامي، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص 11-12.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لصندوق النقد الدولي نستطيع القول أن الصندوق هو أهم هيئة فاعلة في النظام النقدي الدولي تسهر على استقرار النظام النقدي العالمي وأسعار الصرف، يستمد أمواله من الاكتتاب والاقتراض إضافة إلى بيع الذهب و حقوق السحب الخاصة ، وبعد انهيار نظام بریتون وودز لاسباب منها تحول العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى عجز دائم، و زيادة القوة التي تتمتع بها موازين مدفوعات الدول الأخرى، ومع اتساع عضويته أصبح يولي اهتماماً للدول النامية عن طريق اتفاقيات الاستعداد الائتماني و الاتفاقيات الممدة متوسطة الأجل إضافة إلى المساعدات و التسهيلات الجديدة .
المقدمة .

الفصل الثاني:

أساسيات حول ميزان

المدفوعات

تمهيد :

إن تطور حجم وقيمة وهيكل المعاملات الاقتصادية بين الدول إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته التنافسية ودرجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي ، لأنها تعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والتصدير بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف والمستوى العملي والتكنولوجي .

وفيما يلي سنتم دراسة ميزان المدفوعات كما يلي :

المبحث الأول : مفهوم ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات .

المبحث الثالث : صندوق النقد الدولي و الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

سيتم دراسة هذا الجانب من ميزان المدفوعات من خلال التعريف ، الخصائص ، الأهمية ، و المكونات كما يلي:

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنتناول ضمن الماهية كل من تعريف ميزان المدفوعات وخصائصه وأهميته .

الفرع الاول: تعريف ميزان المدفوعات

يختلف المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات عن المعنى المكون منه والذي يعني¹:

فالميزان:أداة محاسبية لتصویر المركز المالي لهيئة معينة سواء كانت مشروع فردي ، أو هيئة عامة أو حتى دولة،في لحظة زمنية معينة عن طريق التعرف على جانبي النزعة المالية من أصول وخصوم.

أما المدفوعات: فهي دفع نقود مقابل شيء معين ولا توجد مدفوعات نقدية بالنسبة لكل المعاملات الاقتصادية.

أما المعنى الإصطلاحى لميزان المدفوعات فيشير إلى:

1-ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة ، و الديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة²

2- بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة عادة سنة. أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.³

3- يستخدم صندوق النقد الدولي أسلوب وظيفياً للتعریف بميزان المدفوعات عن طريق الإشارة إلى الوظائف و المهام التي ينبغي على الميزان تبيانها إذ يعرفه بأنه⁴:

- عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج يعطي إحصائيات فترة معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أصول إقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم.

- التغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد.

- كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب نقدى وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وكذا حقوقها و إلتزاماتها اتجاه بقية دول العالم.

¹ محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلى الحقوقية، بيروت لبنان،2001،ص 83.

² عادل أحمد حشيش ، مجدى محمود شهاب ، أسسات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلى الحقوقية ، بيروت 2003 ،ص 159.

³ عبد الرحمن يسري أحمد،الاقتصاديات الدولية ، دار الجامعة ،الازاريطه ، مصر،2001،ص 203.

⁴ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الطبعة 3،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1982 ، ص ص 91-92.

4- يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد فهو يبين المركز التجاري للبلد و التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي والتغيرات في إحتياطاته الرسمية من ذهب و العملات الأجنبية، لهذا السبب فإن ميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد.¹

ومن التعريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات هو بيان يسجل حقوق الدولة و الديون التي عليها خلال مدة تكون في العادة سنة.

الفرع الثاني: خصائص ميزان المدفوعات

يتميز ميزان المدفوعات بالخصائص التالية²:

- 1- يسجل ميزان المدفوعات تدفقات البضائع و الخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت للذمة المالية للمقيمين أو خرجت منها خلال فترة معينة فالميزان يسجل التدفقات أو التغيرات ولكن لا يظهر الرصيد.
- 2- يمكن من خلال ميزان المدفوعات أن نتعرف على العائد الذي حققه إستثمارات المقيمين في الخارج أثناء السنة ولكنه لا يظهر حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، وهو يظهر الزيادة في مديونية الدولة الخارجية لكنه لا يتضمن معلومات عن الحجم الإجمالي لديون الخارجية لهذه الدولة.
- 3- يتبع الميزان التجاري مبدأ القيد المزدوج، فكل تعامل مع المقيمين والغير المقيمين يؤدي إلى قيد المبلغ مررتين في اتجاهين مختلفين. ويتعلق القيد الأول بالعملة نفسها (أو ما يسمى بالعملية المستقلة)، بينما القيد الثاني يتعلق بتمويل هذه العملية (ويسمى بالعملية المشتقة).

في حالة تصدير السلع (العملية المستقلة) يتم تسجيل قيمة البضاعة المصدرة في الجانب الدائن في حين يتم تسجيل العملات الصعبة التي دفعت في مقابل هذه البضاعة (العملية المشتقة) في الجانب المدين، ويلاحظ أن العملية المشتقة هي بطبعتها عمليات مالية ونقدية وبالتالي لا تظهر إلا في حساب المعاملات الرأسمالية.

4- يتخذ ميزان المدفوعات شكل جدول يتضمن ثلات أعمدة من الأرقام:

- عمود دائن (المتحصلات) ويرمز له بالرمز له بالعلامة +
- عمود مدين (المدفوعات) يرمز له بالعلامة -

عمود ثالث يظهر الرصيد أي الفرق بين العمودين

الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تتمثل في:

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، دار الأزاريطة، مصر ، 2001، ص 276.

² أحمد جمال الدين موسى، العلاقات للاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، دار الأصدقاء، منصورة مصر، 2001، ص 101-102.

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي ترتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة مع اقتصاديات العالم الخارجي فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسة زمنية لمنحتها المزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكيلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي.¹
- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية في توجيهه للأمور بالبلاد نظرا لأنه في الكثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.²
- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أدارة للتقدير والتفسير العملي للكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي كما أنه يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد العالمي ، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.³
- ميزان المدفوعات بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العلاقات الأجنبية، وذلك يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية.⁴
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على موقف الخارجي فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات للحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.⁵
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدر للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تنطوية هذه الالتزامات.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

يتضمن ميزان المدفوعات الدولية لأي قطر تصنفين رئيسين بما التصنيف العمودي والتصنيف الأفقي
ينقسم ميزان المدفوعات العمودي إلى قسمين مما:

¹ زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص : 103

² دومينيك سالفادور،نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا عبد العال، مراجعة عبد العظيم انيس، ديون المطبوعات الجامعية بن عكnoon 1962 ، ص 125.

³ نسيمة ناصر ، دراسة تحليلية لميزان التجاري في الجزائر (2005-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 11.

⁴ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جيد، عمانالأردن ، 2006، ص 235.

⁵ محمد العربي ساكن،محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة مصر ، 2006، ص 92.

- **الجانب الدائن:** هي جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد¹. تسجل فيه كل عملية يتربّع عنها دخول للعملة الأجنبية أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيّد في الجانب الدائن.

- **الجانب المدين:** تسجل فيه كل عملية يتربّع عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه أن يؤدي لخروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيّد في الجانب المدين.²

فلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ثلاثة حسابات رئيسية وهذا ما سوف نقوم بعرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الحساب الجاري

ينقسم الحساب الجاري إلى:

أولاً- التجارة في السلع: وتشمل على الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب الغير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين وتكون الصادرات مقومة بالقيمة (Free On Board) FOB أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، وتقوم الواردات بالقيمة CIF أي قيمة السلعة في ميناء الوصول ويوصي صندوق النقد الدولي في هذا الشأن أن تكون كل من الصادرات والواردات مقومة بالقيمة FOB وذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات نفلاً وتأميناً.³

ويطلق على الفرق بين الصادرات والواردات من السلع **ميزان التجارة المنظورة** فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية تفوق قيمة الواردات السلعية أثناء فترة إعداد الميزان فإنه يوجد فائض، أما إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات فإنه يوجد عجز ويكون في غير صالح الدولة.⁴

ثانياً: التجارة في الخدمات: ويقصد بها الصادرات والواردات الغير منظورة وهي تشمل حصيلة الدولة من استخدام الدول الأخرى لخدماتها، وتشمل الخدمات ما يلي:

1- السفر : ويشمل معرفات المسافرين الأجانب في البلد ومصروفات المواطنين في أثناء سفرهم بالخارج ولا يشمل ثمن التذاكر أو المصروفات على البوادر أو الطائرات إذ تضاف إلى بند النقل أي أنه يشمل نفقات السياحة، رحلات رجال الأعمال، مصاريف العلاج الطبي ونفقات الدراسة بالخارج وما شابه ذلك من مدفوعات.⁵

¹ نسيمة ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

² الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1991، ص 84.

³ غازي عبد الرزاق نقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1996، ص 218.

⁴ محمود يونس، الاقتصاديات الدولية ، دار الجامعة الأذربيجانية، مصر، 1998، ص 173.

⁵ محدث محمد العقاد، فريضة صبحي نادرис ، النقد والبنوك وال العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1998، ص 325.

إضافة إلى¹ :

- 2- **النقل**: ويشمل المدفوعات الدولية المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البري، البحري، الجوي، ويشمل ثمن تذاكر السفر، رسوم الموانئ، نفقات إصلاح السفن والطائرات.
 - 3- **التأمين** : يشمل المدفوعات المتعلقة بالتأمين علة نقل البضائع والتأمين على الحياة و التأمين ضد الحوادث كما يشمل عمليات إعادة التأمين.
 - 4- **دخل الاستثمارات** : يشمل العائد من الاستثمارات الخارجية بكافة أنواعها الأوراق المالية الأجنبية و الودائع بالبنوك و العقارات بالخارج.
 - 5- **مصروفات حكومية**: تشمل الحكومات في الخارج واشتراكات المؤسسات الدولية.
 - 6- **خدمات أخرى** : تشمل عمليات مختلفة مثل إيجار الأفلام و العملات التجارية ومدفوعات البريد و المواصلات و التغراف و مصاريف الإعلان و عوائد حقوق التأليف والنشر.
 - 7- **التحويلات بدون مقابل**: وهي تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقة(عينية) أو موارد مالية من و إلى الخارج دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال، وهذه التحويلات قد تكون خاصة أو رسمية.
 - أ- تحويلات خاصة**: وتشمل الهدايا و الهبات و الإعانات و التبرعات(عينية أو نقدية) المقدمة أو المستلمة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة (دينية ، ثقافية ، خيرية).
 - ب- تحويلات رسمية** : تشمل المعاشات والمنح والتعويضات(نقدية أو عينية)المقدمة أو المستلمة من الحكومات مثل التعويضات عن خسائر الحرب، تحويلات معاشات كبار السن.
- وتسجل هذه التحويلات مرتين في ميزان المدفوعات بالرغم من حقيقة أنها في الواقع معاملات من جانب(طرف) واحد تتفقر إلى عوض أو مقابل أي من الشخص أو الحكومة سلع أو خدمات أو نفود إلى شخص آخر أو حكومة أخرى لا ينتظر في المقابل أن يستلم شيئاً.²

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مدینونية البلد الخارجية وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد وذلك خلال الفترة المحددة التي يعد فيها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي:³

أولاً: حساب رأس المال طويل الأجل : يقصد بها حركات رؤوس الأموال التي تطول فترتها من عام واحد، ويضم الاستثمارات المباشرة، وقروض طويلة الأجل وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل.

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

² كامل بكري ، مرجع سبق ذكره ، ص 250.

³ عرفات تقى الحسيني، التمويل الدولى، الطبعة الثانية، دار مجذلوي، عمانالأردن، 2002،ص 115.

1- الاستثمارات المباشرة: عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشاراً كبيراً في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، وقد كانت عبارة عن حركة لرؤوس الأموال من الدول المستعمرة إلى توابعها ومستعمراتها في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هذا الشكل لحركة رؤوس الأموال قد إنكمش في الوقت الحاضر كنتيجة لتبدل الظروف السياسية والاقتصادية من مصادرات وتأمينات، أضف إلى ذلك الشروط التي باتت توضع على أصحاب رؤوس الأموال من مشاركة للحكومات الوطنية في الأرباح ناهيك عن تحديد المجال الذي يجب أن تستثمر فيه.

2- القروض الدولية: لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر ومصادرها إما خاصة أو حكومية أو من منظمات دولية تمثل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له وكذلك صندوق النقد الدولي، ويبين هذا البند القروض الدولية الأجل التي منحها مقيموں إلى غير المقيمين أو التي حصل عليها مقيموں من غير المقيمين.¹

ثانياً: رأس المال القصير الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة كالأصول النقدية والأرصدة والسماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما يتضمن أيضاً كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة ويتربّع عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب.

ويشمل هذا الحساب أيضاً حركة الذهب ويعامل إستيراد وتصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماماً مثل معاملة إستيراد وتصدير السلع، كما تتمثل حسابات التسويات الرسمية فيما يلي:²

الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية

يشمل التغيرات التي تطرأ على الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال الفترة التي يعد فيها الميزان، ويشمل الأصول الاحتياطية الرسمية التالية:

- رصيد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية(البنك المركزي للخزانة)

وهو يختلف عن الذهب النقدي الذي في حوزة الأفراد أو المنشآت الخاصة والذي يعامل على أنه سلعة وتسجل صادراته ووارداته في الحساب الجاري

- أرصدة العملات الأجنبية القابلة للتحويل: التي في حوزة السلطات النقدية، والتي غالباً ما يحتفظ بها في ودائع لدى البنوك الأجنبية أو استثمارت في أصول أجنبية سائلة مثلاً أدوات الخزينة الأجنبية.

- حقوق السحب الخاصة : وهي إحتياطات دولية مخلوقة في دفاتر صندوق النقد الدولي وتوزع في صورة حصص على الدول الأعضاء في الصندوق على حسب أهميتها الاقتصادية وحجم تجاراتها

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

² كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 255-260(بتصريح).

الخارجية، والبلد الذي يمكنه أن يستخدم حصته من حقوق السحب الخاصة للحصول على قدر مساوي من العملات القابلة للتحويل في البلاد الأخرى المشاركة، وحقوق السحب الخاصة SDR يمكن أن تستخدم بدون تشاور مسبق مع الصندوق ولكن فقط لمواجهة صعوبات ميزان المدفوعات.

- **مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي :** ويشير إلى إحتياطات الذهب المدفوعة بواسطة الدولة في الصندوق في بداية إنضمامها إلى عضوية الصندوق كجزء من حصتها في رأس مال الصندوق والتي يمكن للدولة عندئذ أن تقرضها تلقائياً وبدون مسألة من جانب صندوق النقد الدولي في وقت الحاجة.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يحتوي هذا المطلب على تعريف التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه

الفرع الأول: تعريف التوازن في ميزان المدفوعات

نحاول إعطاء تعريف لميزان المدفوعات والتوازن المحاسبي كما يلي¹:

يعرف توازن المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيه المديونية مساوية للدائنة في المدفوعات المختلفة.

الفرع الثاني: أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

هناك نوعان من التوازن في ميزان المدفوعات، توازن محاسبي وتوازن اقتصادي

أولاً: **التوازن المحاسبي:** يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين

جانبيه إلا أن هذا لا يعني ضرورة توازن بنوده (حساباته) المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو

حساب رأس المال غير متوازن، وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات، فلا

بد أن يعكس ذلك على حساب آخر من حساباته، فعلى سبيل المثال إذا إزدات واردات بلد ما عن

صادراتها أو أدى ذلك إلى عجز الحساب التجاري فإنه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض

أجنبية فائضاً في حساب العمليات الرأسمالية.

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فإن

هذا يعني أن الدولة استلمت شيئاً دون أن تحدث له، أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلاً ولم تدرج في

الحسابات، وهكذا عملياً يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ، وينشأ هذا

الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية

ومن هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه

أو تحصل عليه حالياً باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية عن طريق بيع بعض أصولها إلى

الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات والهدايا، كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه

للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى، أو تقليل إلتزاماتها إتجاه الأجانب أو

تقديم الهدايا والمنح.²

ثانياً: **التوازن الاقتصادي:** إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع

الحسابات المستقلة ، فإن التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى، كما يعني هذا التوازن

الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة. ويقصد بالعمليات المستقلة

¹ محمد العقاد مدحت وصيحي نادريس فريضة، مرجع سبق ذكره، ص 329.

² مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت لبنان، 1990، ص ص 163-164.

كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وتشمل هذه العمليات¹:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخول.

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.

- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بداعي الحيطة والحذر.

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية (موازنة) مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين ونذكر منها: حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري، زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية، أو استعمال حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

بعد التعرض إلى التوازن في ميزان المدفوعات نلاحظ أن هذا التوازن قلما يحدث في الواقع، وهناك ثلات حالات لميزان المدفوعات وهي الفائض، العجز والتوازن، وكل من الفائض والعجز يعد إختلالاً لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم إختلال ميزان المدفوعات

من النادر أن يتوازن جانباً بالإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية، وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع الدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من إقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية وإما أن تفرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج.²

كما يعني هذا الفائض أن الدولة المعنية بعيش على مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه، أي لم تتمتع بكل ثرواتها، وزيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراءات مناسبة في هذا المجال، حيث يدخل النشاط الاقتصادي في حلقة توسيعية تتضمن إختلالاً بين الأسعار والأجور فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع.³

¹ سعيد نعمان، سياسة سعر الصرف في إطار برنامج التصحيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 49.

² نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1988، ص 377.

³ هيكل عبد العزيز فهيمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، ص 60.

كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الإستيراد لارتفاع دخولهم، ولا يمكن للأجانب استغلال موارد الدولة ومجهودات عما لها فحسب بل يقومون باستزاف طاقاتها وخيراتها الإنتاجية كذلك.

وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ويترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقة كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وإنخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتهاجر سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. ونشير إلى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفادياها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الانساجي.¹

الفرع الثاني: أنواع الاحتكال في ميزان المدفوعات

هناك العديد من أنواع الاحتكال حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا، وتتقسم إلى قسمين²:

أولاً: الاحتكال المؤقت: ينقسم بدوره إلى:

1- الاحتكال العارض : هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتلقى وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الاقتصادية الحقيقية للدولة ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعية نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية على سبيل المثال، مما يؤدي إلى وجود إحتلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلاً يؤدي الحدث العارض إلى احتلال سلبي في الميزان التجاري فقد يؤدي أيضاً إلى احتلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على الموارد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى الاحتكال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

وهذا الخل قابل للزوال بمجرد زوال السبب عاجلاً أم آجلاً، دون الحاجة إلى تغير أساسي في الهيكل أو السياسات الاقتصادية للدولة، حيث يعتبر خلل مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده.

2- الاحتكال الموسمي : يتوقف على المدة التي حدث فيها الاحتكال ويمس خاصة الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الاعتماد على المحاصيل والمنتوجات الموسمية، فمثلاً في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض ويتحول إلى عجز ولا يتطلب هذا الاحتكال سياسة لمواجهة، إذ من المحتمل أن تتعادل الاحتكالات الموسمية على مدار السنة.

إضافة إلى¹:

¹ الناشد محمد، التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها وتنظيمها، منشورات جامعة حلب، 1988، ص 190.

² محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

3- الاختلال الدوري: يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد تتعكس آثارها على ميزان المدفوعات فهو يحقق عجزاً تارة ويحقق فائضاً تارة أخرى وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دورة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية، ومثل هذه النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات المالية والنقدية.

4- الاختلال الإتجاهي : هذا الاختلال يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطية التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

5- الاختلال النقدي: يعتبر التضخم من مصادر إختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك إرتفاع مستوى الأسعار داخلياً يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب إنخفاض أسعارها، إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب إرتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة إيكماشية مناسبة.

ثانياً: الاختلال الدائم (الهيكل): مصدره تغير أساسى في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويرجع إلى العوامل التالية²:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من إلى الحديد.
- تغير عرض عناصر الإنتاج فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف أو التنقيب.
- تغير فنون الإنتاج كإحلال عنصر إنتاجي متوفّر نسبياً على عنصر آخر نادر نسبياً مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة إمكانيات التقدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الآتي من الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير.

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار فتح للطباعة والنشر، الاسكندرية مصر، 2003، ص 107-108.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1994، ص 80.

هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاجه تغيير سعر صرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، إنما يلزمها بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تتخفض تكاليف الإنتاج في الداخل والاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة، وتحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيمًا لقدرة التنافسية وبالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقة التي أوجدهـ.¹

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2000، ص ص 106-107.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي والاختلال في ميزان المدفوعات

لقد استخدم صندوق النقد الدولي العديد من السياسات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، وفيما يلي سيتم دراسة البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي وتخفيض سعر الصرف.

المطلب الأول: البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي

يحتوي هذا المطلب على برنامج التثبيت والاستقرار الهيكلـي وبرنامج التعديل والإصلاح الهيكلـي

الفرع الأول: برنامج التثبيت والاستقرار الهيكلـي

إن مصطلح الاستقرار يفيد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إستقرار الميزان في الفترة قصيرة الأجل أين يكون الطلب أكبر من العرض، والذي يهدف إلى علاج المشاكل الاقتصادية (مشكلة التضخم، رصيد الاحتياطات النقدية، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، عجز الموازنة العامة...). ويحق لجميع الدول الأعضاء الاستفادة من الدعم المالي للصندوق قصد تخفيف مديونيتهم، وكذا خدمات ديونهم مقابل ضمانات تتماشى والاتفاقية التأسيسية للصندوق وهذا ما يعرف بمبدأ الشرطية وتمثل الضمانات المقدمة من طرف الدولة المستفيدة فيما يلي¹:

- قيام الدول الأعضاء بتطبيق برنامج التكيف الاقتصادي والذي يتضمن إجراءات الإصلاحات الهيكلـية في إطار إتفاق التثبيت أو الاتفاق الموسـع.
- تخفيف المديونية وكذا خدمة الدين.
- يتطلب الدعم الموجه لتخفيف المديونية وخدمتها إستخدام فعلي لمواد نادرة ويعتمد الصندوق على تقنية عرفت بالاستعداد الإنـمـائي ويتضمن منع تسهيلات الدول الأعضاء شرط تقديم برامج اقتصادية من شأنها القضاء على مواطن الضعف الموجودة في موازين المدفوعات. فالدولة لا تستفيد باستثمار القروض إلا باحترام برنامج الإستقرار الذي يجب أن يظهر في رسالة حسن النية lettre d'intention والتي ترسل بها سلطات الدولة المستفيدة، ويمكن للصندوق مراقبة مدى التزامها من خلال المراقبة الدورية للخبراء الذين يقدمون تقارير عن مدى تقييم هذا البرنامج، وقد تم الاعتماد على هذه التقنية في 13 ديسمبر 1961 بباريس، أطلق عليها إتفاقية الإستعداد الإنـمـائي stand by credit وقد بدأ العمل بهذه الإتفاقية بتاريخ 24 أكتوبر 1962.

كما يوجد إتفاق ثانـي هو الإتفاق الاستعدادي المعتمـد "stand by agreement

وعلى العموم يوفر الصندوق الموارد للدول الأعضاء عن طريق أربعة أنواع من التسهيلات وهي كالتالي²:

- ترتيبات الإستعداد الإنـمـائي الذي تم العمل به منذ عام 1962.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، **التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 2002، ص 14.

² الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة للصندوق، النقدي الدولي**، دار هومـة، الجزـائر، 1996، ص ص 137-138.

- التسهيل المدد للصندوق Facilite Elargie والذي بدأ العمل به سنة 1977، وذلك من أجل معالجة الاختلالات المفاجئة التي تترجم عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق الدولية.
- تسهيل التصحيح الهيكل "Facilite d'ajustement Structurel" والذي إنطلق العمل منذ عام 1986.
- التسهيل المعزز للتصحيح الهيكل FAZR والذي استخدمه منذ عام 1988 ، وهذا موجه للدول المختلفة المنخفضة الدخل .

الفرع الثاني: برنامج التعديل والإصلاح الهيكل

يستند خبراء الصندوق النقدي الدولي في تشخيص وضعية البلدان السائرة في طريق النمو وإقتراح وصفة العلاج على مقاربتين أساسيتين، الأولى مستمدّة من النظرية الكنزيّة وتُعرَف بمقاربة أو أسلوب الإمتصاص، إذا تؤكّد أن الفائض أو العجز في الميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية، وبالتالي فإن العجز الذي تعاني منه موازین مدفعـات البلدان المختلفة ما هو إلا نتـيـة لـزيـادة الـامـتصـاص أو زـيـادـة الـطـلـب الـكـلـي بما يـتنـاسـب وـإـمـكـانـيـات الـعـرـض (أـزمـة إـفـراـطـ فيـ الـطـلـب الـكـلـي)، أما المقاربة الثانية فـتـسـتـدـ بالـأسـاس عـلـىـ النـظـرـيـةـ الـنـقـدـيـةـ الـتـيـ تـرـجـعـ كـلـ عـجزـ فيـ الـمـبـادـلاتـ الـخـارـجـيـةـ إـلـىـ إـفـراـطـ فيـ الـإـصـدـارـ الـنـقـدـيـ، وـتـرـكـرـ هـذـاـ المـقـارـبـةـ عـلـىـ فـرـضـيـتـيـنـ أـسـاسـيـتـيـنـ الـأـوـلـيـ تـعـتـبـرـ أنـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـنـقـودـ ثـابـتـاـ، فـالـنـقـودـ لـاـ تـرـتـبـطـ بـالـسـلـطـاتـ الـنـقـدـيـةـ، فـيـ حـينـ أـنـ الـفـرـضـيـةـ الـثـانـيـةـ تـعـتـبـرـ أنـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـنـقـودـ ثـابـتـاـ، فـالـنـقـودـ لـاـ تـرـتـبـطـ سـوـىـ بـحـجمـ الـمـبـادـلاتـ وـبـالـتـالـيـ يـتـنـاسـبـ الـطـلـبـ وـجـزـءـ مـنـ الدـخـلـ الـإـسـمـيـ لـلـأـعـوـانـ الـذـيـنـ يـرـغـبـونـ بـالـاحـفـاظـ بـهـاـ عـلـىـ شـكـلـ أـرـصـدـةـ نـقـدـيـةـ، وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ فـإـنـ كـلـ توـسـعـ فـيـ السـيـولـةـ الـنـقـدـيـةـ الـتـيـ يـرـغـبـ الـمـتـعـالـمـوـنـ بـالـاحـفـاظـ بـهـاـ فـيـ شـكـلـ أـصـوـلـ سـائـلـةـ سـيـتوـجـهـ لـشـرـاءـ سـلـعـ أـجـنبـيـةـ أوـ تـسـتـمـرـ فـيـ الـخـارـجـ بـسـبـبـ ضـعـفـ الـهـيـاـكـلـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـلـبـلـادـنـ الـمـتـخـلـفـةـ، أـوـ أـنـ الـاـقـتـصـادـ فـيـ مـرـحلـةـ التـشـغـيلـ الـكـامـلـ.¹ وـنـسـتـنـجـ مـنـ ذـلـكـ أـنـ عـجزـ الـخـارـجيـ ماـ هوـ إـلـاـ نـتـيـجـةـ لـعـجزـ الـدـاخـلـيـ وـذـلـكـ بـسـبـبـ الـسـيـاسـاتـ الـتـوـسـعـيـةـ الـتـيـ تـبـنـيـتـهاـ حـكـومـاتـ الـبـلـادـنـ الـمـتـخـلـفـةـ.

إـذاـ كـانـتـ هـيـ تـلـكـ الـأـسـسـ الـنـظـرـيـةـ الـتـيـ يـرـتـكـرـ عـلـيـهاـ خـبـرـاءـ الصـنـدـوقـ الـنـقـدـيـ الـدـولـيـ، فـمـاـ هـيـ إـلـاـ إـجـرـاءـاتـ أوـ التـدـابـيرـ الـعـمـلـيـةـ الـمـنـبـقـةـ عـنـهـاـ.

التدابير العملية لبرنامج التصحيح الهيكل

الـتـدـابـيرـ الـمـكـوـنةـ لـبـرـنـامـجـ التـصـحـيـحـ الـهـيـكـلـ يـمـكـنـ حـصـرـهـ فـيـ مـاـ يـلـيـ²:

- 1- سيـاسـةـ الـمـواـزـنـةـ : بماـ أـنـ خـبـرـاءـ الصـنـدـوقـ الـنـقـدـيـ الـدـولـيـ يـفـسـرـونـ أـزمـةـ الـبـلـادـنـ الـمـتـخـلـفـةـ بـأـنـهـاـ نـتـيـجـةـ لـإـفـراـطـ فـيـ الـطـلـبـ الـكـلـيـ بـسـبـبـ الـسـيـاسـاتـ الـتـوـسـعـيـةـ الـمـتـبـعـةـ فـإـنـ سـيـاسـاتـ الـمـواـزـنـةـ الـعـامـةـ فـيـ إـطـارـ بـرـنـامـجـ التـصـحـيـحـ تـهـدـيـتـ إـلـىـ التـقـلـيـصـ أـوـ القـضـاءـ عـلـىـ عـجزـ لـتـخـفيـضـ مـعـدـلـاتـ التـضـخمـ إـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ مـمـاثـلـةـ لـتـلـكـ

¹ سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

الموجودة في البلدان المتطرفة، وعلى هذا الأساس لتحقيق ذلك فإن البلد مختلف مطالب بتطبيق جملة من التدابير الممكن تصنيفها إلى محورين أساسيتين هما:

1-1: الضغط على النفقات العامة: وتم هذه العملية من خلال

- تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العامين.
- رفع الدعم على منتجات الطاقة والكهرباء وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
- رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع.

1-2: زيادة الإيرادات العامة: وذلك من خلال :

- رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام.

- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى.

2- السياسة النقدية:

مجموعة التدابير النقدية يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الحد من نمو الكتلة النقدية.
- وضع حدود قصوى للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.
- زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الإدخار من جهة أخرى.
- إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك والوسطاء المعتمدين.
- تخفيض الواردات الذي يؤدي إلى تحسين الميزان الجاري.
- إرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

3- سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

جملة هذه التدابير تهدف عموماً إلى تقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية ويمكن

عرض هذه الأخيرة بصورة عامة وبشكل موجز كما يلي:

- تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية.
- إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام أو الخاص أو بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب وحرية تحويل أرباحهم.
- منح المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية.

الفرع الثالث: الخوخصة وإعادة الجدولة

إقتراح الصندوق النقدي الدولي مجموعة من السياسات للمؤسسات المتقلة بالديون المتمثلة في إعادة جدولة الديون أو خوخصة هذه المؤسسات على النحو التالي:¹

أولاً : خوخصة المؤسسات

الخوخصة تعني تحويل المؤسسات والمرافق وأملاك الدولة بصفة عامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. وقد ظهر مفهوم الخوخصة منذ أواسط السبعينيات في دول إقتصاد السوق المتقدمة. الخوخصة هي عكس التأميم، فإذا كان التأميم تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة فإن الخوخصة عبارة عن تحويل الملكية العامة إلى ملكية طاقة.

وتمثل الخوخصة وسيلة للحد من ممارسات الإحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي، فهدفها تنازل الدولة في تسخير القطاع وتخليها عن بعض الصالحيات كدولة مالكة ومسيرة وإنthemها بالأمور السياسية والإدارية والأمنية، التي ترتبط بسياستها العليا ويمكن القول أن سياسة الخوخصة تدور ثلث مفاهيم وهي :

- مفهوم خاص بالملكية تحول بمقتضاه ملكية الدولة للمشروعات إلى ملكية الأفراد.
- مفهوم يتعلق بدور محدود نسبياً للدولة في الحياة الاقتصادية.
- مفهوم للتنظيم الاجتماعي يحقق مصالح الطبقات المسيرة سياسياً واقتصادياً.

إن من شرطية الصندوق النقدي الدولي التي يفرضها على الدائنين شرط يؤكد على تشجيع القطاع الخاص وتصفية القطاعات العامة، فهو أحد بنود الاتفاقيات التي تبرم معه لإتباع سياسة التكيف الهيكلي والتي تشكل إحدى إشارات التحول إلى إقتصاد السوق، والهدف من الخوخصة هو تخفيض الأعباء المالية التي تتحملها في المشاريع العامة ومواجهة الخسائر التي تتعرض لها، بالإضافة إلى خلق سوق مالية نشطة تشجع الادخار.

ثانياً: إعادة جدولة الديون

تعني إعادة الجدولة إعادة ترتيب لجدول السداد الأصلي بالنسبة للديون، تتضمن عموماً مد أجل السداد وطلب إعادة الجدولة هو دليل على سوء تسيير الأموال المقترضة، لهذا يطلب الدائن ضمانات جديدة تتعلق بكيفية تسيير القروض الجديدة، أو لضمان إحترام جدول السداد الجديد، إعادة الجدولة تسمح باجتناب التصریح بإفلاس المدين وتحافظ على مصالح الدائن.

¹ ضياء مجید الموسوي، الخوخصة والتصحیحات الهیكلیة، دیوان المطبوعات الجامعیة، الجزائر، 2001، ص 15.

قبل شرح كيفية إعادة الجدولة وشروطها لابد من الإشارة إلى وجود إستراتيجية دولية لمعالجة أزمة المديونية للبلاد المختلفة يفرضها الدائنون الذين تكثروا في نادي باريس بالنسبة للدائنين العموميين، ونادي لندن بالنسبة للدائنين الخواص، ونشير إليهما كما يلي:¹

1

نادي باريس:

يعتبر نادي باريس المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين، ويعود شأنه إلى سنة 1956 ويعتبر مجموعة غير رسمية ليس لها قانون داخلي ولا نظام أساسي، واجتماعاته ليست بالضرورة وتجري في باريس تحتوي المجموعة على ممثلي في البلدان التالية: ألمانيا، المكسيك، بلجيكا، هولندا، كندا، إسبانيا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، والذين لهم صفة العضوية في النادي على البلدان الدائنة أن يكون دينها إتجاه البلد المعنى أكبر من مليون DTS، وهو شرط إعادة جدولة الديون، ومن أهداف هذا النادي حماية مصالح الدائنين والمساهمة في إيجاد حل لمشكلة السيولة التي تعرفها البلدان المديونة والوصول بها في الأخير إلى دفع ما عليها من المستحقات.

نادي لندن:

يعتبر مجموعة غير رسمية ليس لها هيكل إداري ولا نظام داخلي مثل نادي باريس، نشا في لندن في سنوات السبعينات مكلف بالديون التجارية غير المضمونة من قبل الحكومات الدائنة ويشمل البنوك التجارية الدائنة التي تتعذر 1000 بنك.

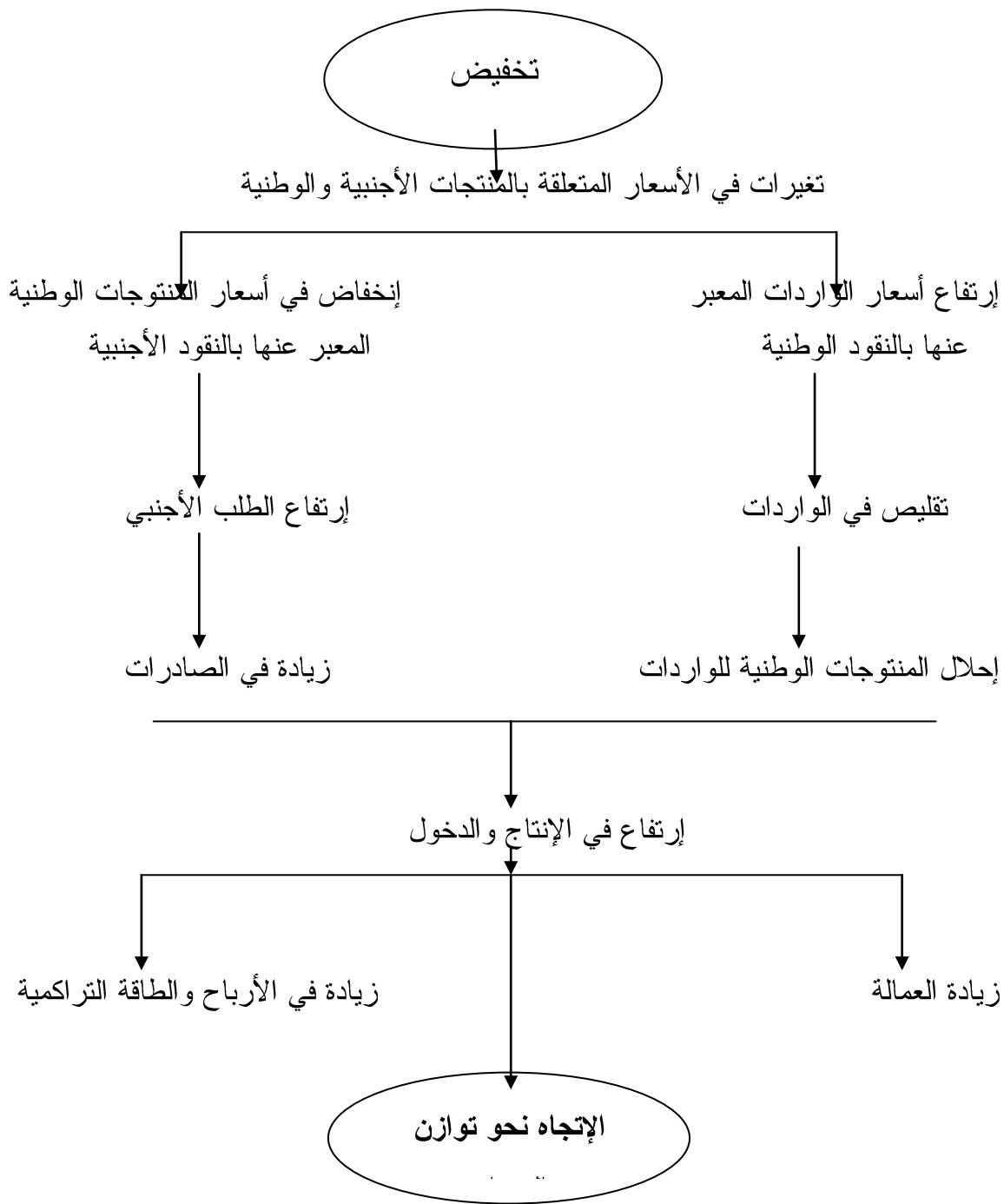
المطلب الثاني: تغيير أسعار الصرف

يسمح صندوق النقد الدولي للسلطات العامة في الدولة العضو فيه بالتدخل لتعديل سعر صرف عملتها الوطنية إرتفاعاً أو إنخفاضاً، إذا ما دعت إلى ذلك مبررات قوية تتعلق بإختلال التوازن في ميزان المدفوعات. في المادة 04 فقرة 01 من إتفاقية صندوق النقد الدولي يوجد مضمون قوي مفاده أنه في حالة فشل الإجراءات الداخلية في تصحيح العجز المستمر في ميزان المدفوعات فإن الأداة الرئيسية للتصحيح ستكون هي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن طبقاً لنصوص الإتفاقية فإن الصندوق سيوافق على التعديل المقترن في سعر الصرف الذي يزيد عن 10% إذا ما أقتضى بضرورته لتصحيح إختلال أساسي في ميزان المدفوعات، أو بظروف العرض أو الطلب على العملة بشرط التشاور مع الصندوق وأخذ موافقته مسبقاً على هذا التعديل، يتحقق هذا التدخل عن طريق صندوق إستقرار أسعار الصرف*، عندما ترغب الدولة منع إرتفاع سعر الصرف عملتها يقوم صندوق إستقرار الصرف باستخدام العملة المحلية في شراء النقد الأجنبي، في الحالة العكسية أي عندما ترغب الدولة في منح إنخفاض سعر

¹ مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة الديون الخارجية، بدون دار نشر، مصر، ص ص 39، 40.

صرف عملتها يقوم صندوق استقرار الصرف باستخدام النقد الأجنبي في شراء العملة المحلية لوقف إنخفاض سعر صرفها، قيام الدولة العضو في صندوق النقد الدولي بالمحافظة على سعر صرف عملتها عند سعر التعادل لفترة غير محددة من الزمن يعتبر مظهراً من مظاهر ثبات أسعار الصرف، كما أن السماح لظروف العرض والطلب على تلك العملة أو لحالة ميزان مدفوعاتها يعتبر من مظاهر حرية سعر الصرف.¹

الشكل رقم (01) السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة



¹ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة مصر، 2000، ص ص 31-30.

المصدر:مهدي ميلود،مضمون برامج الإصلاح الهيكلی المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و إعکاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس الجزائر،2006،ص 14.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه عند تخفيض سعر العملة فإن التغيرات في الأسعار المتعلقة بالمنتجات الأجنبية و الوطنية تسير في اتجاهين فالاتجاه الأول عند ارتفاع أسعار الواردات المعبر عنها بالنقد الوطني فإنه سيتم تقليل حجم الواردات و إحلال المنتجات الوطنية للواردات وبالتالي حجم الإنتاج و الدخول سوف يرتفع مما يؤدي إلى زيادة العمالة و زيادة في الأرباح و الطاقة التراكمية و منه الاتجاه نحو توازن الميزان .

أما الاتجاه الثاني: عند انخفاض في أسعار المنتجات الوطنية المعبر عنها بالنقد الأجنبية فان الطلب الأجنبي سوف يرتفع و وبالتالي زيادة في الصادرات و ارتفاع في الإنتاج و الدخول أي زيادة في العمالة و زيادة في الأرباح و الطاقة التراكمية و وبالتالي الاتجاه أيضا نحو توازن الميزان.

خلاصة الفصل

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة و الديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة، ويعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية و النقدية، يتبع الميزان التجاري مبدأ القيد المزدوج.

الفصل الثالث

سياسة صندوق النقد

الدولي في معالجة احتفال

ميزان المفروقات

الجزائي

1998_1989

تمهيد:

من الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ، فاتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية حيث أن الدولة هيمنت على وسائل الإنتاج و المؤسسات العمومية ، واعتمدت على القطاع الزراعي بعد تأميم الأراضي، وكانت إيرادات الجزائر تأتي من المحروقات ، إلا أن تدني أسعار البترول خاصة سنة 1986 أدى إلى عجز ميزان مدفوعاتها وخاصة مع الأزمة الاجتماعية التي عاشتها فترة التسعينات ، فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي عن طريق عدة برامج ، سوف نعرض عليها في هذا الفصل من خلال المبحث الأول تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1998 والمبحث الثاني اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي و المبحث الثالث انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1998

من خلال هذا المبحث سيتم دراسة أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 1998.

المطلب الأول : تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1989.

سيتم التطرق إلى أهم تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى سنة 1989.

الفرع الأول: مرحلة الانتظار 1962-1966

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل التسيير للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوربيين الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، وتعتبر هذه المرحلة أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال، فقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم 1966.¹

الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي 1967-1979:

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة خططات تنموية منها:

-المخطط الثلاثي 1967-1969: جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية والمحروقات وافتقر هذا المخطط إلى التخطيط وقد خصص مبلغ 11.081 مليار دينار جزائري للإستثمار.²

-المخطط الرباعي الأول: 1970-1973: كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والإقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائياً وذلك بالتشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غايات هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وبلغ حجم الإستثمارات 56.88 مليار دينار جزائري.³

-المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977: خصص لهذا 110 مليار دينار جزائري كبرامج استثمارات عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الإستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات المخطط الرباعي الأول.⁴

¹ كريالي بغداد، نظرية عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، جافي 2005، ص 3.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن الحسيني، طبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص 209.

³ بلحنيش سعيد وآخرون، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2009، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في المحاسبة، جامعة المدينة، الجزائر 2010-2011، ص 13.

وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ذكره. ص 210.⁴

- المرحلة التكميلية 1978-1979: تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنقاذية التي تمر من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني ، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتميز بــ حجم الإستثمارات .¹

وفيما يلي سيتم توضيح الإنفاق الاستثماري لمختلف النشاطات بالأسعار الجارية :

جدول (02): حجم الإنفاق الاستثماري في الجزائر (1967-1974).

الوحدة: مليار دينار جزائري

المخطط الرباعي الثاني	المخطط الرباعي الأول	المخطط الثلاثي	قطاعات النشاط
19.5	4.6	2.3	صناعة المحروقات
18.5	5.5	1.4	صناعة وسائل الإنتاج الفاعدية
9.6	2.3	1.0	صناعات إنتاج سلع الاستهلاك
16.6	4.1	1.9	الزراعة والري
15.5	3.1	1.1	البنية التحتية
8.3	0.9	0.4	السكن
10.0	3.3	1.0	التكوين
5.7	1.5	0.3	الصحة
5.4	1.3	0.9	أخرى

المصدر: سعدون بوكيوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 151.

من خلال الجدول نستنتج أن صناعة المحروقات لها أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري في جميع المخططات كون أن قطاع المحروقات يدخل ضمن صادرات الجزائر، كما أن صناعة وسائل الإنتاج كان لها نصيب، إضافة إلى أن المخطط الرباعي الثاني كان حجم الإنفاق فيه كبير مقارنة بالمخططات الأخرى.

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري 1980-1989:

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي تقف أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ، ولعل أهم ما عرفته هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول في بدايتها، لكن سرعان ما تراجعت في بداية 1982 ،لتعرف انزلاقاً شديداً في 1986، ذلك أن الإيرادات انخفضت من 13مليار دولار إلى 7 مليارات دولار 1985، وقد اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عمقاً على فرض سياسة تكشف تقوم على تقليل الواردات مع ما يتربّط عليه من نتائج وخيمة على

¹ سعدون بوكيوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، الطبعة الأولى دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2013، ص 150.

سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان ، كما عرفت هذه المرحلة أزمة في الصادرات خاصة في الفترة (1981-1988) إذ انخفضت الصادرات من 49812 مليون دينار جزائري إلى 28376 مليون دينار جزائري وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من جهة وإلى تدهور الدولار من جهة أخرى¹.

جدول (03): المبادرات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفترة 1979-1985:

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	البيان	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979
الواردات من السلع	49.491	51.257	49.782	49.384	48.780	40.519	32.378	
الصادرات من السلع	64.564	63.758	60.722	60.478	62.837	52.648	36.754	
الميزان التجاري	15.073+	12.501+	10.940+	11.094+	14.057+	12.129+	4.376+	
میزان الخدمات	5.1-	5.3-	5.4-	6.7-	6.3-	50-	5.2-	
میزان السلع والخدمات	9.973+	7.201+	5.540+	4.394+	7.757+	7.757+	0.824-	

المصدر : زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المالية الدولية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص113.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري خلال السنوات 1979-1985 في حالة فائض حيث سنة 1979 سجل 4.376 مليون دينار جزائري، ليقفز إلى أكثر من 15 مليون دينار سنة 1985 على عكس ميزان الخدمات الذي سجل خلال هذه الفترة عجزاً خاصاً سنة 1980 أين قدر العجز ب 50 مليون دينار ، وهذا نتيجة المساعدات التقنية التي قدرت ب 3.5 مليار دينار للأعمال الكبرى . كما أن حجم الصادرات ارتفع من 36.722 مليون دينار سنة 1979 إلى 62.837 مليون دينار سنة 1981 ، و سنة 1985 بلغ 64.564 مليون دينار ، في حين بلغت الواردات قيمتها العظمى سنة 1984 ب 51.257 مليون دينار ، و ميزان السلع و الخدمات سجل فائض طفيفاً هذه الفترة إلا سنة 1979 حيث سجل عجزاً قدر ب 0.824 مليون دينار.

¹ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، جامعة بومرداس ، الجزائر، 2006، ص 04.

المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية للحكومة الجزائرية وأزمة الديون الخارجية

اعتمدت الجزائر سياسة إصلاحات إقتصادية ذاتية والتي طبقتها على مرحلتين الأولى 1988 والثانية 1990 إلا أن أزمة الديون تفاقمت لعدة أسباب وأصبح على الجزائر ضرورة اللجوء إلى عدة مؤسسات مالية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: الإصلاحات الذاتية للحكومة الجزائرية:

نظرًا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها الجزائر في هذه الفترة التي تراكمت عبر السنوات السابقة، الشيء الذي حتم على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقة وشمولية ، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي خاصة بعد انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية وإتباع هذه الدول نمط إقتصادي ليبرالي .

عرفت الإصلاحات نقلة نوعية في بداية التسعينات مع الحكومة الثانية التي جاءت بعد صدور دستور 1989 حيث كرس ذلك ميدانياً من خلال صدور مجموعة من القوانين التي عززت التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق منها صدور قانون النقد والقرض رقم 90 / 10 في 14 أفريل 1990 وقانون توجيه الإستثمارات رقم 93 / 12 المؤرخ في 05/10/1993 فضلاً عن اتخاذ عدة تدابير وإجراءات منها¹ :

- رفع الدعم المقدم للمنتجات سواء المحلية أو المستوردة ، وتحرير الأسعار حيث أصبحت تتحدد حسب قوى السوق وترك قيمة الدينار تتراجع ثم تخفيضها في أواخر سنة 1991 على إثر اتفاق مع صندوق النقد الدولي كذلك تطهير المؤسسات الاقتصادية القابلة للاستمرار وتصفية المؤسسات العاجزة .
- تخفيض النفقات الحكومية والاستيراد .

- مراقبة تطور القروض الداخلية والخارجية وتطور الكتلة النقدية إلى جانب هذا قامت السلطات العمومية بإجراءات تهدف إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية تمثلت في إعادة تمويل ديون تقارب 1,5 مليار دولار مع مجموعة من الدائنين تحت إشراف القرض الليبي ، و إعادة التمويل مع إيطاليا بـ 2,4 مليار دولار خلال سنتي (1991-1992) .

كما تجدر الإشارة أنه صاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية مما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كثيرة تمثل في²:

- إستمرار ارتفاع الديون الخارجية ، وتدحرج التبادل الخارجي وعجز في ميزان المدفوعات .
- ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية التي بلغت 50 % من حاجات البلاد .

¹كمال العقرب،أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر-،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،الجزائر ،2005-2006،ص 114-115.

- الإرتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل حيث بلغت سنة 1991 بـ 27,9 مليار دولار .

- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقة الموجبة لصالح الدول المصنعة .

عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مما حتم على السلطات الإستمرار في الإتصال بالمؤسسات النقدية الدولية .

الفرع الثاني: أزمة المديونية في الجزائر:

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز وتفاقم أزمة المديونية الخارجية في الجزائر ذكر منها¹ :
أولاً-الأسباب الداخلية :

- ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر من خلال المخططات التنموية التي كلفت مبالغ ضخمة حيث وصل معدل الإستثمار إلى 52.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 1979 .

- عدم التحكم في سياسة الإقراض الخارجي ، وهذا راجع لعدم تحكم السلطات الرقابية في حجم الإقراض .

- النمو الديمغرافي المرتفع ، وهذا ما أدى إلى عجز الاقتصاد المحلي على تلبية الاحتياجات الأساسية مما دفع الجزائر إلى جلب المزيد من القروض الخارجية من أجل استيراد المواد الغذائية الضرورية للحياة .
ثانياً-الأسباب الخارجية:

- تقلبات أسعار سعر صرف الصرف حيث أن جل صادرات الجزائر بتروليه وباعتبار أن البترول مقيم بالدولار فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سينعكس سلباً على حصيلة الصادرات .

- الشروط الصعبة المفروضة على القروض المنوحة من طرف المؤسسات المالية مثل ارتفاع معدلات الفائدة و مدة استحقاق الدين التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للجزائر .

. و الجدول الآتي يوضح تطور الإستدانة الخارجية في الجزائر 1990-1997-1997.

جدول (04) تطور مستحقات الدين الخارجي حتى 31 ديسمبر 1997.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	شكل الدين	المجموع								
		1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989
متوسط وطويل الأجل	31.06	33.194	31.317	28.850	25.024	25.886	26.636	26.588		
قصير الأجل	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	0.792	1.239	1.791		
المجموع	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379		

المصدر: سعدون بوكيوس ، الاقتصاد الجزائري محاولات من أجل التنمية (1962-1990-1989) ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص 248.

¹ الهاشمي بوجهار، أزمة المديونية للجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص ص 103-104.

يبين لنا الجدول أن مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل قد ارتفع مقدارها بين سنتي 1993 و 1996 بـ 8.170 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل تراجع في قيمتها في سنة 1997 بقيمة 2.134 مليار دولار أمريكي، أما الزيادة بين سنتي 1994 و 1995 فكانت 2.467 مليار دولار، بينما بلغت الزيادة بين 1995 و 1996 1.877 مليار دولار. بينما تراجعت مستحقات الدين من المتوسط والطويل للأجل سنة 1997. وكل هذه التغيرات الحاصلة بالزيادة في مخزون الدين قد نجمت عن عملية إعادة الجدولة للديون التي بدأ العمل بها من سنة 1994 في إطار الإتفاقيات المبرمة ما بين صندوق النقد الدولي من جهة و البنك العالمي من جهة أخرى.

أما مستحقات الدين قصير الأجل فقد سجلت ارتفاعاً محسوساً سنة 1996 بـ 0.421 مليار دولار بعدما كانت 0.256 مليار دولار سنة 1995 ، لكن هذا الارتفاع لم يتم طويلاً حيث تراجع مقدار مستحقات الدين قصير الأجل سنة 1997 إلى 0.162 مليار دولار، وهذا راجع إلى عائدات الجزائر من المحروقات ، وسياسة التكشف المدرجة في إطار البحث عن التوازنات الخارجية لل الاقتصاد الوطني ، إضافة إلى عمليات التحكم النسبي في معالجة الدين قصير الأجل.

المطلب الثالث: علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر مباشرةً بعد الإستقلال إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963، حيث كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترفع بعد ذلك إلى 941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في أوت 1994، أي بزيادة تقدر بـ 51.11% من حصتها في صندوق النقد الدولي وبذلك ارتفع المبلغ المخصص للجزائر إلى 1286.4 وحدة حقوق سحب خاصة وأصبح لدى الجزائر ما يقدر بـ 9394 صوت ، وكانت بداية تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي نهاية الثمانينيات وتحديداً 1988 والتي شهدت أحداثاً أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري نتيجة الإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية وذلك على حساب الإستثمار والتشغيل فعمت البطالة وضعفت المردودية بالإضافة إلى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات حيث انخفضت قيمتها من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار أي نسبة $^{1} .43\%$

وتميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي بفترتين أساسيتين الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت فيها الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي (أحداث 05/10/88) أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989 والانتقال إلى تجربة التعديلية الحزبية ، أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقات السلطات

¹ ليان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 85.

الجزائرية مع هذه المؤسسات تدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلی المعمق ،والتي سأعرض عليها في المبحث الثاني .

وإن أهم ما ميز مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلی ،تدهور الحسابات الخارجية و تآكل الاحتياطات الأجنبية ،بطئ النمو ،ضعف معدلات الإدخار وتصاعد معدلات التضخم.¹

¹الهادي خالدي ،المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة ،الجزائر، 1996، ص194.

المبحث الثالث: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

اضطربت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وذلك باتفاق مع صندوق النقد الدولي قصد القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية، حيث اعتمدت الحكومة برنامجاً موسعاً للإصلاحات في إطار ما يُعرف باتفاقيات الاستعداد الإنمائي.

المطلب الأول : اتفاقيات الاستعداد الإنمائي الأول والثاني
سيتم تناول اتفاقيات الاستعداد الإنمائي الأول و الثاني.

الفرع الأول: اتفاقيات الاستعداد الإنمائي الأول 1 : stand by

تميزت الفترة 1989-1994 بإجراء الجزائر مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي في إطار ما يُسمى stand by، فكان إتفاق الاستعداد الإنمائي الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990. وكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة والتي استخدمتها كلياً في 30 ماي 1990.¹

بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 3152 مليون وحدة سحب خاصة في 1989، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي للتخفيف من عبئ المديونية وخدمة الديون التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما أن خدمة الديون زادت من 5 مليار دولار في 1987 إلى 7 مليار دولار في 1989 وبلغت 68.9% سنة 1990.²

واشترط صندوق النقد الدولي على الجزائر مقابل الدعم المالي ما يلي³ :

- إتباع سياسة نقدية أكثر حزراً .
- تقليص العجز الميزاني .

- تعديل سعر الصرف مع إزالة التنظيم الإداري للأسعار .

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الاتفاق ما يلي⁴ :

- تطور الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% .

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ب 18% .

- أصبح معدل التضخم 9.3% في 1989 .

¹ الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

² زميري نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011م، ص 144.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1996، ص 138.

⁴ عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة سعد دحبل ،البليدة الجزائر، 2005، ص 176.

-انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بـ 2.4% سنة 1990.

-ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57%.

الفرع الثاني: اتفاقيات الإستعداد الإنمائي الثاني (برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني) stand by²

تم الإتفاق على البرنامج بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بتاريخ 03 جوان 1991¹، فتحصلت على 300 وحدة حقوق سحب خاصة موزعة على أربعة أقساط متساوية وسجلت القسط الأول جوان 1991، والقسط الثاني سبتمبر 1991، والقسط الثالث كان في ديسمبر 1991، أما القسط الرابع الذي كان من المفروض أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف صندوق النقد الدولي.²

ويهدف هذا البرنامج إلى:³

- التقليل من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسة العمومية منها والخاصة .
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل .
- ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقد .

قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات بينت حسن النية في تنفيذ شروط صندوق النقد

الدولي وهي:⁴

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى جوالية 1992 خاصة المواد الغذائية الوسيطة والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات المنظمة للتجارة الداخلية والخارجية وحركة رؤوس الأموال، وتنظيم الجمارك وتشجيع الإستثمار الأجنبي، فتح المنافسة في مجال قطاع المحروقات .
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي .
- اصطلاح النظام الضريبي .
- ابتداءا من 01 أكتوبر 1991 بدأ تقليل دعم موارد المحروقات والكهرباء .

¹ سحنون يسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وآثارها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيدة، الجزائر ، 2011-2012، ص 39.

² عمروش شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

³ الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 199-200.

⁴ سحنون يسمينة، نفس المرجع السابق، ص ص 39-40.

المطلب الثاني: برنامج الإستعداد الإنمائي الثالث stand by3 (01 أبريل 1994 - 31 مارس 1995)

مع تواصل انخفاض أسعار البترول 1994 جاء هذا الاتفاق بعدما أخذت حكومة رضا مالك مكان حكومة بلعيد عبد السلام ، الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي¹ .

الفرع الأول: أهداف البرنامج

يهدف هذا الاتفاق إلى² :

- الإسراع في تخفيض معدل التضخم إلى مستوى قريب من بلدان الاتحاد الأوروبي ، باعتبارها الأقل وزنا في المبادرات التجارية معنا مقارنة بالبلدان الأخرى.

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب معدل نمو العمل السنوي المقدر ب 4% .

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي المتعلق بالقطاعات السكانية الأثر تضررا ، حيث قدر حجم العجز في حدود 2 مليون وحدة سكنية .

- العمل على استعادة قوة ميزان المدفوعات ، مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطيات النقد الأجنبي . إضافة إلى³ :

- تعديل قيمة الدينار

- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصادر .

- رفع أسعار الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك .

- في مجال الجباية تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيم المضافة والحقوق الجمركية.

الفرع الثاني: نتائج البرنامج

أهم النتائج التي توصلت إليها الجزائر⁴:

- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الإستهلاك ، وتم رفع أسعار النقل والخدمات البريدية بنسبة تتراوح من 20% إلى 30% .

- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر .

- كبح معدل التضخم في حدود 29.5% .

- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام .

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 35.1 دج للدولار الواحد إلى 23.4 دج للدولار أي 50.2% .

¹ برصاص الطاهر ، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2008-2009 ، ص 159.

² عبد الرحمن تومي ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 94.

³ الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

⁴ برصاص الطاهر ، نفس المرجع السابق ، ص 158.

- تحرير سعر الصرف .
- الإعلان عن إقامة سوق الصرف ما بين البنوك ديسمبر 1995 .
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية %40 .

المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلـي (اتفاق التمويل الموسع)

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الاقتصادي الذي نجح إلى حد ما ، حررت الجزائر خطاباً جديداً للنواباـ يتضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلـي الذي تبـوـيـ الجزائرـ القيامـ بهـ وـ تـمـ الموافـقةـ عـلـيـهـ بـإـبرـامـ اـتفـاقـ التـموـيلـ المـوسـعـ لـلـفـتـرـةـ المـمـتدـةـ 1995ـ إـلـىـ 1998ـ.

الفرع الأول: شروط صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلـي:

- إن تنفيذ الجزائرـ برـنـامـجـ التـعـدـيلـ الهـيـكـلـيـ أـلـزـمـهـاـ القـبـولـ بـشـروـطـ صـنـدـوقـ النـقـدـ الدـولـيـ فـيـمـاـ يـخـصـ إـحـدـاثـ تـغـيـرـاتـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـاـقـتـصـادـ الـكـلـيـ،ـ نـذـكـرـ مـنـهـاـ¹:
- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية .
- إلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار بتخفيض دعمها من 5% إلى 0.6% سنة 1998 .
- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996 والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات .
- تخفيض سعر صرف الدينار .
- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص .

الفرع الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلـي

- ركـزـتـ الـجـزاـئـرـ فـيـ بـرـنـامـجـ التـعـدـيلـ الهـيـكـلـيـ اـهـتـمـمـهـاـ بـحـرـيـةـ دـخـولـ الـعـمـلـةـ الصـعـبـةـ لـتـموـيلـ تـجـارـتهاـ الـخـارـجـيةـ وـإـلـغـاءـ اـحـتـكـارـ الـدـولـةـ لـلـوـاـرـدـاتـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ ،ـ وـتـشـجـيعـ الـخـواـصـ مـنـ خـلـلـ حـصـولـهـمـ عـلـىـ قـرـوـضـ لـلـاسـتـيرـادـ،ـ وـتـوـصـلـتـ إـلـىـ²:
- إـلـغـاءـ كـلـ موـانـعـ التـصـدـيرـ باـسـتـثـنـاءـ السـلـعـ أوـ المـوـادـ الـتـيـ لـهـاـ قـيـمـةـ تـارـيـخـيـةـ أوـ أـثـرـيـةـ .
- إـلـغـاءـ قـائـمـةـ الـمـنـوـعـاتـ مـنـ الـوـارـدـاتـ مـعـ رـفـعـ الـقـيـودـ عـلـىـ الـوـارـدـاتـ مـنـ سـلـعـ التـجهـيزـ وـ الـعـتـادـ الصـنـاعـيـ،ـ وـ فـيـ سـنـةـ 1996ـ أـصـبـحـ إـلـسـتـيرـادـ مـعـفـىـ مـنـ كـلـ الـقـيـودـ .
- تقـليـصـ الـحـمـاـيـةـ الـجـمـرـكـيـةـ حـيـثـ انـخـفـضـ الـمـعـدـلـ الـأـعـظـمـيـ لـلـحـقـوقـ الـجـمـرـكـيـةـ مـنـ 60% إـلـىـ 50% سـنـةـ 1996ـ،ـ ثـمـ 45% سـنـةـ 1997ـ ،ـ وـهـذـاـ إـلـنـخـفـاضـ كـانـ مـتـنـاسـبـاـ مـعـ الـمـعـدـلـاتـ الـدـولـيـةـ وـفـقـ اـنـفـاقـيـةـ الـمـنـظـمةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـتـجـارـةـ .

¹ ايمان حملاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 116.

² حنان لعروق ، *سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر* - مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2004-2005، ص 145.

-تحرير المعاملات في السلع غير المنظورة لأغراض العلاج والتعليم في الخارج عند حدود معينة ، ليتم تحرير المصروفات السياحية 1997.

وما يمكن استخلاصه هو أن الفترة 1990-1993 هي فترة التراجع والركود للاقتصاد الجزائري ، فلجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي كمحاولة للخروج من المأزق المالي، و فترة 1994-1998 هي فترة الفعل الاقتصادي المحكوم بآلية صندوق النقد الدولي و طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر

بحساسية شديدة.¹

¹ سعدون بوکبوس ، مرجع سابق ذكره ، ص 241.

المبحث الثالث: انعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري
سيتم تحديد أثر برامج صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل أرصادته على جميع المراحل من 1989 إلى 1998.

المطلب الأول : انعكاسات برنامج الاستعداد الإنمائي الأول و الثاني على ميزان المدفوعات الجزائري
سيتم تناول آثار برنامج الإستعداد الإنمائي الأول والثاني على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل أرصادته.

الفرع الاول : انعكاسات برنامج الاستعداد الإنمائي الاول على ميزان المدفوعات الجزائري
جدول (05) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري 1989-1990.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

1990	1989	السنة / الأرصدة
1420	1081-	رصيد الحساب الجاري
4187	1162	الميزان التجاري
12964	9543	ال الصادرات
12348.03 615.97	9095.70 438.30	المحروقات الصادرات أخرى
8777	8372	الواردات
820-	736-	خدمات صافية
2270-	2048-	الدخل الصافي(مجموع العوائد الصافية)
323	541	تحويلات صافية
926-	715	رصيد رؤوس الأموال طويلة الأجل
74-	40	رصيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل
336-	448-	السهو والخطأ
84	474-	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: البنك المركزي الجزائري <http://www.bank-of-algeria.dz>

يتضح من الجدول السابق سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات وبالتالي على رصيد الميزان التجاري ، إذ أن انخفاض عوائد المحروقات سنة 1989 أثر على رصيد الميزان التجاري ، ومن ثم ميزان العمليات الجارية .

كذلك يظهر أثر الواردات في سنتي 1989-1990 إذ ارتفعت بسبب خطى الإصلاحات الاقتصادية، والملاحظ أن النسبة الكبيرة التي سجلها الميزان التجاري كانت سنة 1990 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار

المحروقات إذ بلغت في نفس السنة 24.4 دولار للبرميل بعدها كانت 18.45 دولار للبرميل في سنة 1989.

أما ميزان الخدمات فيبقى رصيده في حالة عجز بحكم الخدمات التي يؤديها الأجانب في الجزائر، بسبب الارتباط بانخفاض أو ارتفاع الكمية المصدرة من المحروقات ، حيث أن الشركات الأجنبية تبقى مسيطرة على أداء الخدمات الجزائرية في مجال النقل البري و الجوي. وعن رصيد الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية) يشهد بدوره عجزا وهذا لضعف الاستثمارات الجزائرية في الخارج، وكذلك انخفاض أرباح فروع الشركات في الخارج ، إضافة إلى ارتفاع الفوائد على القروض الخارجية، وانخفاض عوائد الادخار في البنوك الخارجية.

بالنسبة للتحويلات الخاصة التي تضم رواتب الجزائريين وكذلك المساعدات الفنية وإعانات المعاشات وحقوق العمل والمساعدات العائلية ، وهي تشكل القسم الأكبر من ميزان المدفوعات مقارنة بالتحويلات الرسمية ، ولقد شهدت سنوي 1989-1990 قيم معتبرة من التحويلات الخاصة ، أما التحويلات الرسمية فهي ضعيفة .

كما حقق ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل سنة 1989 فائضا قدر ب715 مليون دولار وهذا راجع إلى الرصيد المعتمد للقروض المستلمة ، أما سنة 1990 فكان عكس ذلك إذ حقق عجز قدره 926 مليون دولار نظرا للرصيد السلبي المحقق في القطاعات الأخرى، وبالرغم من الرصيد الموجب المحقق في الاستثمارات طويلة الأجل .

أما حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل سجل بدوره فائضا سنة 1989 قدر ب 40 مليون دولار وهذا راجع إلى ارتفاع الودائع البنكية ، أما سنة 1990 فكانت عكس ذلك . يتضح من الجدول أن الإستعداد الإنثمي الأول لم يحقق أهدافه المرجوة بالرغم من وجود فائض في ميزان المدفوعات سنة 1990 قدر ب 84 مليون دولار والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة المحروقات على إجمالي الصادرات ، في حين أن الصادرات الأخرى لا تزال تشكل نسبة ضئيلة إلى إجمالي الصادرات.

الفرع الثاني: انعكاسات برنامج الإستعداد الائتماني الثاني على ميزان المدفوعات الجزائري

جدول (06) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري 1991-1993.

الوحدة : مiliar دولار

السنة	1993	1992	1991	الرصيد
رصيد الحساب الجاري	0.80	1.30	2.40	
الميزان التجاري	2.42	3.21	4.67	
ال الصادرات	10.41	11.51	12.44	
محروقات	9.08	10.98	11.97	
بضائع أخرى	1.33	0.53	0.47	
الواردات	7.99	8.30	7.77	
خدمات صافية	1.01-	1.14-	1.35-	
الدخل الصافي	1.75-	2.16-	2.21-	
تحويلات صافية	1.14	1.39	1.29	
رصيد حساب رأس المال وحساب السهو والخطأ	0.83-	1.07-	1.89-	
رصيد ميزان المدفوعات	0.03-	0.23-	0.5-	
خدمات الديون	9.05	9.258	9.580	
رئيسية	7.150	7.004	7.222	
فوائد	1.900	2.254	2.286	
احتياطيات إجمالية	1.5	1.3	1.6	
سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام	17.2	20.1	20.4	

المصدر: البنك المركزي الجزائري <http://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 1993 سجلت أكبر انخفاض لعوائد المحروقات بفعل ارتفاع إنتاج البترول بحر الشمال ، كما أن الصادرات الزراعية التي تشكل وزنا قليلا تأثرت بدورها بفعل الجفاف الذي ساد الجزائر خصوصا عام 1991 ، وكل هذه العوامل أثerta تأثيرا بلغا على إجمالي الصادرات وبالتالي على الميزان التجاري.

بالإضافة إلى انخفاض قيمة الواردات في 1991 ، كما شهدت سنة 1993 انخفاضا بعدها ارتفعت سنة 1992 ، لأن السلطات الجزائرية أخذت سياسة الوفاء بخدمة الدين ، هنا عمدت على سن قيود إدارية تحد من الواردات و المدفوعات ، مما أدى إلى انخفاض الواردات من المواد الأولية و المواد نصف المصنعة وقطع الغيار .

يعاني ميزان الخدمات الجزائرية دائما من عجز، فما زالت الجزائر تعتمد على الخارج في جل الخدمات، كما أن هناك علاقة كبيرة بين حساب الخدمات و الحساب التجاري وذلك أن ارتفاع العجز أو انخفاضه في حساب الخدمات يسبب الانخفاض أو الارتفاع في الحساب التجاري ، وأن الجانب الكبير من الخدمات (النقل البحري والجوي) يؤدى من طرف الشركات الأجنبية .

حساب الدخل بدوره يعاني من عجز وهذا راجع لضعف المداخيل الجزائرية سواء من ناحية مداخيل إعادة الإستثمار أو مداخيل الملكية وباقى المداخيل الأخرى.

رصيد التحويلات من جانب واحد يحقق فائضاً معتبراً وهو إحدى الأسباب التي جعلت رصيد الحساب الجاري يحقق فائضاً خلال فترة الإستعداد الإنثمياني الثاني ، وهذا راجع إلى ارتفاع تحويلات القطاع الرسمي و القطاع الخاص و صندوق التقاعد.

بصفة عامة فإن انخفاض الحساب الجاري سبب العجز في الميزانين (الخدمات و الدخل) إذ أن الإستعداد الإنثمياني لسنة 1991 لم يغير شيئاً ، وبقيت المحروقات تسيطر على إجمالي الصادرات .

يتسبب عجز ميزان رأس المال دائماً في عجز الميزان الكلي لوجود رصيده السالب في كل من الإستثمارات المباشرة ، ورأس المال الرسمي ، مع وجود ديون قصيرة المدى .

وما يمكن أن نستخلصه من الجدول السابق هو أن صادرات المحروقات تسيطر على الميزان الكلي حيث نرى أن سنة 1993 حقق فيها عجزاً قدره 0.03 مليارات دولار نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بـ 9.5% والتي قدرت خلال نفس السنة 10.41 مليارات دولار ، أما تطور الديون وخدماتها فهي لازالت تشكل عائقاً أمام زيادة الاحتياطات الجزائرية ، إذ تمتثل خدمات الديون إلى ما يقارب 77.66% كمتوسط لسنوات (1991، 1992، 1993) ، وهو ما أدى بالجزائر إلى إعادة الجدولة و تسطير برنامج برنامج الإستعداد الإنثمياني الثالث أبريل 1994.

ومما سبق نستنتج أن الجزائر شهدت في فترة الإستعداد الإنثمياني الأول و الثاني ظروف جد صعبة على غرار عدم الإستقرار السياسي والإختناقات الاقتصادية الكبيرة .

المطلب الثاني: انعكاسات برنامج الإستعداد الإنثمياني الثالث على ميزان المدفوعات الجزائري لمعرفة آثار برنامج الإستقرار لسنة 1994 على ميزان المدفوعات الجزائري أقوم بتحليل أرصادته كما يلي :

جدول (07) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنة 1994

الوحدة : مiliار دولار

السنة	1994	الأرصدة
رصيد الحساب الجاري	1.83-	الميزان التجاري
الصادرات	0.26-	8.89
محروقات	8.61	0.28
بضائع أخرى	9.15	واردات
خدمات صافية	1.24-	دخل الصافي
تحويلات صافية	1.73-	2.54-
رصيد حساب رأس المال و حساب السهو والخطأ	1.4	4.37-
خدمات الديون	4.520	إحتياطيات الإجمالية خارج الذهب
رئيسية	3.130	16.31
فوائد	1.390	سعر الوحدة المصدرة للنفط الخام(سعر البرميل)

المصدر : البنك المركزي الجزائري.
[/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
 من خلال الجدول نستنتج أن :

شهد الميزان التجاري خلال الفترة الأولى من البرنامج عجزا قدر ب 0.26 مليار دولار ، وهذا راجع إلى تخفيض قيمة الدينار ، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الواردات من 7.99 مليار دولار سنة 1993 إلى 9.15 مليار دولار سنة 1994 ، وبالتالي فلبرنامج لم يحسن وضعية الميزان التجاري بل بقيت حاليه رهينة الصادرات من المحروقات والتي انخفضت بدورها إلى 8.61 مليار دولار ، كما أن الزيادة في حجم الواردات بسبب خطوات الإصلاحات شكلت عباء على الميزان التجاري.

رصيد الخدمات هو الآخر عرف ارتفاعا في عجزه مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى زيادة الواردات السبب الذي رفع من تكاليف النقل ومن طرف الشركات الأجنبية ، أما ميزان الدخل الصافي فحقق عجزا قدره 1.73 مليار دولار ويرجع ذلك إلى قلة المداخيل الناتجة من الاستثمار المباشر و كذا قلة عوائد الملكية .

بالنسبة للتحويلات الصافية نلاحظ زيادة طفيفة في التحويلات من جانب واحد خلال المرحلة الأولى من برنامج الاستقرار بقيمة 2% و هذا راجع للزيادة في التحويلات الخاصة .

لقد ارتفع العجز في رصيد ميزان رأس المال و الميزان الكلي ، أما عن الاحتياطيات فقد ارتفعت بسبب التحويلات الإشتائية لدعم ميزان المدفوعات .

يشكل رأس المال الرسمي الجزء الأكبر للعجز في ميزان رؤوس الأموال ولا تزال وضعية هذا العجز تشكل عبئاً على الميزان الكلي ، بسبب قلة الإستثمارات المباشرة

لقد زادت وضعية ميزان المدفوعات تأزماً بفعل فتح القيود التجارية المسيبة في العجز في الميزان الجاري ، وما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة هو ارتفاع رصيد الاحتياطات بفعل إعادة الجدولة التي خفضت من نسبة الدخل مما جعل من رصيد الجزائر من العملة يزيد .

إن برنامج الاستقرار الذي سطرته الجزائر مع صندوق النقد الدولي 1994 تحسنت فيه الاحتياطات بفعل إعادة الجدولة لكن لا يزال ميزان المدفوعات يعاني من عجز و ما زالت رؤوس الأموال تسبب مشكل للمدفوعات في الميزان الكلي، وهذا يبقى ميزان المدفوعات عرضة لتقلبات أسعار النفط.

المطلب الثالث: انعكاس برنامج التعديل الهيكلي على ميزان المدفوعات الجزائري
حتى يتبيّن لنا اثر اتفاق القرض الموسع على ميزان المدفوعات سأقوم بتحليل أرصدته كما يلي

جدول (08): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1995-1998)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الأرصدة	1998	1997	1996	1995
رصيد الحساب الجاري	1.13-	3.46	1.25	2.24-	
الميزان التجاري	1.28	5.69	4.12	0.16	
ال الصادرات	10.15	13.82	13.21	10.26	
محروقات	9.17	13.18	12.64	9.72	
بضائع أخرى	0.38	0.64	0.57	0.54	
الواردات	8.87	8.13	9.09	10.10	
خدمات صافية	1.50-	1.08-	1.40-	1.33-	
الدخل الصافي	2.00-	2.21-	2.35-	2.19-	
تحويلات صافية	1.09	1.06	0.88	1.12	
رصيد حساب رأس المال وحساب السهو والخطأ	0.66-	2.29-	3.34-	4.09-	
حساب رصيد ميزان المدفوعات	1.79-	1.17	2.09-	6.33-	
خدمات الديون	5.180	4.465	4.281	4.24	
رئيسية	3.202	2.345	2.025	2.474	
فوائد	1.978	2.120	2.256	1.950	
الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب	6.84	8.04	4.23	2.11	
سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام	12.97	19.49	21.69	17.58	

المصدر: البنك المركزي الجزائري <http://www.bank-of-algeria.dz>

يبين الجدول السابق تأثير عوائد المحروقات على الميزان التجاري و بالتالي على العمليات الجارية، ونلاحظ أن الميزان التجاري أخذ في الارتفاع برصيد موجب خلال السنوات (1995-1998) مقارنة بسنة 1994 نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات خاصة سنة 1997 و التي قدرت ب 13.18 مليار دولار ،

الواردات أخذت أكبر قيمة لها سنة 1995 قدرت ب 10.10 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار المواد المستوردة خاصة الحبوب ، وكذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات .
ليبقى ميزان الخدمات يعني من عجز خلال فترة برنامج التمويل الموسع بسبب ارتفاع تكلفة نقل المحروقات و المسافرين ، كما أن ميزان الدخل بقي دوره في حالة عجز خلال فترة البرنامج .
كما شهد رصيد التحويلات الصافية خلال سنوات البرنامج إشارة موجبة بفضل بعثة صندوق التقاعد و تحويلات المغتربين

أما ميزان رؤوس الأموال فبقي يشكل عبئا على الميزان الكلي ، حيث بقي رصيده سالبا بالرغم من فتح القيود أمام الشركات الأجنبية ، والإستثمارات الخاصة ، وبالتالي فإن تطورات ميزان رأس المال قد يرجع سببها إلى الوضع السياسي الذي كانت تعشه البلاد في تلك الفترة .

لقد سمح فائض الميزان الكلي سنة 1997 و المقدر ب 1.17 مليار دولار إضافة إلى إعادة جدولة الديون و التمويلات المتعددة الأطراف بفك الخناق المالي الخارجي و تشكيل احتياطيات الصرف التي ارتفعت من 2.11 مليار دولار سنة 1995 إلى 8.04 مليار دولار سنة 1997.

بالنسبة لقطاع المحروقات فهو يسيطر على بنية الصادرات بنسبة 95% أمام الصادرات الأخرى ، وهكذا يبقى ميزان المدفوعات الجزائري رهين ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ، لأن سنة 1998 ارتفع عجز الميزان الكلي بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط الذي قدر ب 12.97 دولار للبرميل الواحد ، كما تبقى نسبة ارتفاع أو انخفاض خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات من السلع و الخدمات ذات ارتباط وثيق بعوائد المحروقات .

أما عن فعالية التخفيضات المتواصلة التي عرفها الدينار الجزائري طيلة هذه الفترة ، فقد فشلت في تحقيق أهدافها .

خلاصة الفصل

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها سنة 1962 قامت بتأمين المحروقات والأراضي الزراعية ، كما قامت بعدة مخططات تنموية ، المخطط الثلاثي 1969-1970-1971 ، المخطط الرباعي الأول 1971-1973 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وأنهت فترة السبعينيات بالمرحلة التكميلية. أما مرحلة 1980-1990 فقد تميزت بمعانات الاقتصاد الجزائري بعدة مشاكل خاصة مع انهيار أسعار البترول 1986.

وعليه لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتمويل عجزها المالي من خلال اتفاقيات الحكومة الجزائرية

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول 1989 بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث ان هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المرجوة بالرغم من وجود فائض في ميزان المدفوعات قدر ب 84 مليون دولار سنة 1990.

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني الثاني 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث شهد ميزان المدفوعات عجزا خلال هذه الفترة مع انخفاض عوائد المحروقات خاصة 1993.

- اتفاقيات الاستعداد الائتماني الثالث 1994 بمبلغ 260 مليون دولار، كما أن ميزان المدفوعات شهد عجزا قدر ب 4.73 مليار دولار.

- اتفاقيات القرض الموسع 1995 بمبلغ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كذلك سجلت هذه المرحلة عجزا في ميزان المدفوعات باستثناء سنة 1997 حيث قدر الفائض 1.77 مليار دولار. و يبقى ميزان المدفوعات الجزائري رهين ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

الخطابة

خاتمة

استنادا للدراسة التي قمت بها فإن صندوق النقد الدولي يعتبر المؤسسة المركزية في نظام المدفوعات الدولية وأسعار الصرف والنظام النقدي الدولي، الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، كما يعمل على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال الإجراءات التصحيحية المنظمة لاختلالات ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في وضع معالم سياستها الإقتصادية .

ولقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بعد الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي مرت بها ، حيث عرف ميزان مدفوعاتها عجزا خاصة مع انهيار أسعار النفط .
وكان الهدف من الدراسة هو محاولة الإجابة على سؤال الإشكالية و هو مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1989-1998) و توصلنا إلى أن عودة ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن متعلق بأسعار النفط.

نتائج اختبار الفرضيات:

قادتني هذه الدراسة إلى إستخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة
-الفرضية الأولى الذي يسمح لنا هذا البحث بصحتها لكن هذه البرامج تكون تحت شروط يفرضها صندوق النقد الدولي عند تقديمها للمساعدات المالية مما يزيد بعض التشوّهات الأخرى كتخفيض الدينار في الجزائر وإجبارها على إتباع عدة سياسات أخرى .
-الفرضية الثانية صحيحة، فالجزائر فعلا لجأت إلى صندوق النقد الدولي لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال برامج الصندوق في الجزائر.
-أما الفرضية الثالثة فهي خاطئة فالرغم من الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر ، لأن توازن ميزان مدفوعاتها راجع لأسعار النفط.

نتائج الدراسة:

أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من خلال هذا الموضوع تتمثل فيما يلي:
-يلعب صندوق النقد الدولي دورا في الإشراف على النظام النقدي و المالي الدوليين من خلال مساهمته في عملية التنمية و إعداد و تمويل برامج التثبيت والإصلاح الاقتصادي .
-يعبر الإختلال في ميزان المدفوعات عن وجود خلل في الإقتصاد وبالتالي وجوب إجراء سياسات لتسوية هذا الخلل .
-لم تتحقق الجزائر الأهداف المسطرة من خلال عملية الإصلاحات نتيجة لظروف الإجتماعية التي مرت بها و شروط صندوق النقد الدولي عليها.

الوصيات

- من خلال النتائج التي توصلت إليها من دراستي لهذا الموضوع يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تفادي اللجوء للاستدانة بشكل مكثف كما تم في السابق و العمل على تخفيض المديونية الخارجية إلى مستوى مقبول ، لأن خدماتها أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عجز ميزان المدفوعات .
 - تنوع المنتجات خارج قطاع المحروقات و توجيهها للتصدير ، كون أن الجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كال فلاحة و السياحة .

آفاق موضوع البحث

حاولت في بحثي هذا إبراز أهم آثار تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات عن طريق تحليل أرصادته ، ولكن كان بالإمكان تسليط الضوء على جانب واحد من ميزان المدفوعات كالميزان التجاري ، أو التطرق إلى جميع المؤسسات المالية الدولية و توضيح أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ - الكتب

1. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات للاقتصادية الدولية ونظريات التنمية ، دار الأصدقاء، منصورة مصر، 2001.
2. بسام الحجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2003.
3. حسين عمر ، المنظمات الدولية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993.
4. دومينيك سالفادور،نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة محمد رضا عبد العلال، مراجعة عبد العظيم انيس، ديون المطبوعات الجامعية بن عكنون 1962.
5. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، نظرية عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .
6. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار فتح للطباعة و النشر، الاسكندرية مصر،2003،ص ص 107-108.
7. سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي ، الطبعة 3،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، مصر ، 1982.
8. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الطبعة 2،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1994.
9. سعدون بوكيوس،الاقتصاد الجزائري محاولات من أجل التنمية (1962-1989-1990-2005)، الطبعة الاولى دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2013.
10. سميرة إبراهيم أيوب،التجارة الدولية،الدار الجامعية للطباعة و النشر،القاهرة مصر،2002
11. سي بول هاللود و رونالد ماكدونالد، النقد و التمويل الدولي ، ترجمة : محمود حسن حسني ، مراجعة : ونيس فرج عبد العال ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2007 .
12. صفت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات ،دار النهضة العربية للنشر،القاهرة مصر،2000.
13. ضياء مجید ، الاقتصاد النقدي ، المؤسسات النقدية ، البنوك التجارية ، البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 2000 .
14. ضياء مجید الموسوي، الخوصة والتصحيحات الهيكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001.
15. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر ، 2010

16. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2003 .
17. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر،2000.
18. عبد الرحمن تومي ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2011.
19. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية ، دار الجامعة ،الازاريطه، مصر،2001.
20. عرفات نقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجلاوي، عمان الأردن، 2002.
21. غازي عبد الرزاق نقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،عمان الأردن،1996.
22. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ،دار النهضة العربية،القاهرة مصر،1991.
23. قادری عبد العزیز ،دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ، دار هومة،الجزائر ،2002.
24. كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، دار الأزاريطه، مصر ، 2001.
25. مجدي محمود شهاب،الاتجاهات الدولية لمواجهة الديون الخارجية،بدون دار نشر ، مصر ..
26. محمد إبراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،مصر ،2008.
27. محمد العربي ساکر،محاضرات في الاقتصاد الكلي،دار الفجر،القاهرة مصر ،2006.
- محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2001.
28. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت - لبنان.
29. محمد عبد العزيز محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .
30. محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1996.
31. محمود يونس،الاقتصاديات الدولية ،دار الجامعة الأزاريطه،مصر ،1998.
32. مدحت محمد العقاد، فريضة صبحي نادريس ، النقود والبنوك وال العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت لبنان ،1998.
33. مروان عطون ، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال) ، ج2،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2000.
34. مندور أحمد،مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر،بيروت لبنان ،1990.

35. الناشد محمد، التجارة الخارجية والداخلية ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، 1988.
36. نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1988.
37. الهادي خالدي، المرآت الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة ،الجزائر ، 1996.
38. الهادي خالدي، المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر،الجزائر، 1996.
39. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جديد، عمان الأردن ،2006.
40. هيكل عبد العزيز فهيمي،موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية.
41. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن المصرية، الطبعة الأولى، بيروت ،لبنان،2010.
ب -المذكرات والاطروحات
42. إيمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ، 1990-2012 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،الجزائر ، 2014.
43. برصاص الطاهر ، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد حالـة الجزائـر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،الجزائر 2008-2009 ، ص159.
44. بلحنيش سعيد وآخرون، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2009، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في المحاسبة ،جامعة المدية ،الجزائر 2010-2011.
45. بعشاش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر - مصر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ،جامعة بسكرة،الجزائر ، 2014-2015.
46. حنان لعروق ، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة،الجزائر ، 2004-2005.
47. زيمري نعيمة ، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011.
48. سحنون يسمينة ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و آثارها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة سكيكدة ،الجزائر ، 2011-2012.
49. سعیدی نعمان، سياسة سعر الصرف في إطار برنامج التصحیح الهیکلی لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،1998.

50. عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة سعد دحلب ،البلدية الجزائر،2005.
51. كمال العقرب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر-،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة سعد دحلب ،البلدية ،الجزائر ، 2005-2006.
52. نسمة ناصر ، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر (2005-2012)،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013-2014.
- ج - المقالات:
53. كربالي بغداد،نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، جافي 2005.
54. الهاشمي بوجهار،أزمة المديونية للجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائى،2001 .
- د-الملتقيات:
55. ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الاول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية جامعة بومرداس، الجزائر ، 2006.
56. مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس الجزائر،2006.

ه-موقع الانترنت :

57.<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/glance.htm>

58.<http://www.bank-of-algeria.dz/>

59.[Http://www.eastlaws.com](http://www.eastlaws.com)